



جامعة شط العرب الاهلية

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم إدارة الأعمال

المحاسبة المتوسطة

Intermediate Accounting

مرحلة ثانية

إعداد

م.م زينب حيدر ذياب

مقدمة في المحاسبة والإطار النظري

أولاً: المقدمة

تعرف المحاسبة بأنها لغة الأعمال التي تقوم باستخدام مجموعة من المفاهيم والفروض والمبادئ والطرق في إدخال ومعالجة العديد من الأحداث الاقتصادية التي تحصل في منظمات الأعمال وجعلها على شكل معلومات يمكن إيصالها إلى العديد من الجهات المستخدمة لها في عمليات اتخاذ القرارات.

كذلك تعرف المحاسبة بأنها لغة الأعمال التي تتخصص في القياس والتوصيل وتقديم التقارير وتوفير المعلومات المالية إلى مختلف الأطراف المعنية مثل الإدارات والحكومات والمستثمرين والدائنين لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. وعلى الرغم من تنوع وتعدد عمليات اتخاذ القرارات فإن هنالك عاملاً مشتركاً يجمع بينها ألا وهو عامل المفاضلة بين بدائل عديدة متاحة وممكنة لحل مشكلة معينة تبعاً لأهداف وقياسات وتقديرات متخذي القرارات.

تتطلب عملية اتخاذ القرارات في مراحلها المختلفة تجميع وتحليل الحقائق والبيانات المحاسبية المتنوعة ذات الصلة بالقرار وخصوصاً تلك التي تتعلق بالتعرف على الآثار المترتبة على إتباع كل بديل من البدائل عند اتخاذ القرار والنتائج الفعلية المترتبة على القرار أثناء وبعد تنفيذه، وهذا ما يعرف بمصطلح المعلومات، فالحصول على المعلومات واستخدامها يشكل أنشطة رئيسية لا يمكن تجاهلها في عمليات اتخاذ القرارات.

وعليه تعد المحاسبة من الأنشطة الخدمية التي تختص بتوفير معلومات كمية عن الوحدات الاقتصادية وتترجم تلك المعلومات عادة إلى تقارير ونتائج مالية تستخدم في عمليات اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين وإن هذه المعلومات المالية تمثل غالبية عناصر قائمة المركز المالي المتمثلة في الأصول والخصوم وحقوق الملكية.

فالأصول تمثل منافع اقتصادية محتملة مستقبلاً من موارد اقتصادية للشركة أو خاضعة لسيطرتها ومترتبة على العمليات أو الأحداث الماضية.

والخصوم تمثل منافع اقتصادية ينتظر أن تضحي بها الشركة مستقبلاً للوفاء بالتزاماتها الحالية تجاه الأطراف الخارجية. ويترتب على الخصوم الالتزام بتقديم أصول أو خدمات للغير مستقبلاً نتيجة لالتزامات الشركة الناجمة عن العمليات أو الأحداث التي وقعت بالفعل.

أما حقوق الملكية فتتمثل صافي حقوق المالكين للشركة وتعادل قيمة الأصول المتبقية في الشركة بعد سداد جميع الالتزامات المالية التي بذمتها للغير. ويتم قياس حقوق المالكين محاسبياً عن طريق إيجاد الفرق بين قيمة الأصول وقيمة الخصوم وهو ما يعرف بقيمة صافي الأصول.

ثانياً : تاريخ نشأة المحاسبة وتطورها

نشأة المحاسبة وتطورت نتيجة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والقانونية المختلفة، أدت هذه العوامل إلى ظهور الحاجة إلى خدمات المحاسب التي تتمثل في تقديم البيانات المالية إلى مجموعة من المستخدمين.

لقد ظهرت الحاجة إلى المحاسبة في القرون الوسطى، منذ القرن الرابع عشر نتيجة ظهور المعاملات التجارية واستخدام النقود كوسيلة لقياس قيم هذه المعاملات. لقد كانت المشروعات الفردية تمثل الشكل القانوني السائد في ذلك الوقت. وكانت المحاسبة أداة لخدمة أصحاب المشروعات عن طريق تسجيل العمليات المالية العديدة في الدفاتر،

وذلك لحاجة صاحب المشروع إلى سجل منظم لجميع العمليات التي لا يستطيع أن يعيها بذاكرته، والذي يساعده في قياس مسؤوليات الأشخاص القائمين بإدارة أمواله وفي تحديد علاقة المشروع بالغير.

وفي أواخر القرن الثامن عشر ظهرت علامات تطور جديد في المحاسبة نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية، ولا سيما الثورة الصناعية التي أدت إلى تطور الوحدات الإنتاجية وتكوين وحدات اقتصادية أكبر من المشروعات الفردية. وتمثلت هذه الوحدات في الشركات المساهمة التي كان لها الدور الأكبر في استثمار رؤوس الأموال الضخمة اللازمة للصناعة.

ويترتب على ذلك ظهور فرع جديد في المحاسبة هو محاسبة التكاليف، التي تهدف إلى تحديد تكلفة المنتج والرقابة على عناصر التكاليف وتقديم التقارير للمستويات الإدارية المختلفة لقياس مدى الكفاية في تحقيق الأهداف المطلوبة من قيام المشروع.

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين، ونتيجة زيادة حجم الوحدات الاقتصادية وانتشار ظاهرة اندماج الشركات والتقدم الكبير في الوسائل التكنولوجية وانتشار المخترعات الجديدة وزيادة المنافسة والبحث الدائم عن الأسواق الجديدة وزيادة حاجة المستثمر الخارجي للمعلومات المحاسبية، تطورت المحاسبة وزادت الحاجة إلى خدمات المحاسب، وأصبحت المحاسبة وسيلة لقياس مدى كفاءة الإدارة، وظهر فرع جديد هو المحاسبة الإدارية.

حقائق مستخلصة من التطور التاريخي للمحاسبة :

- المحاسبة وليدة ظروف اقتصادية وقانونية واجتماعية، تطورت مع تطور الحاجة إلى البيانات المحاسبية لخدمة أطراف متعددة.
- المحاسبة وسيلة وليست هدف، وقد تطورت من وسيلة لخدمة الإدارة إلى وسيلة لخدمة المجتمع، والمراحل المتعاقبة مكملت لبعضها البعض وتؤدي إلى زيادة مسؤولية المحاسب.
- إن تطور المحاسبة مع تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى ظهور فروع متعددة، من المحاسبة المالية إلى المحاسبة الإدارية بفروعها المختلفة ثم المحاسبة الاجتماعية، وكل فرع يخدم فئة من الفئات التي تحتاج إلى البيانات المحاسبية.

ثالثاً: أهداف المحاسبة

تهدف المحاسبة بشكل عام إلى توفير المعلومات المالية اللازمة لمستخدميها، ومن أهم هذه المعلومات:	
	01 • تحديد نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية (ربح أو خسارة) خلال فترة زمنية معينة.
	02 • تحديد المركز المالي للوحدة الاقتصادية، والذي يتمثل في مصادر الأموال واستخداماتها في تاريخ محدد، عادة في نهاية الفترة المالية.
	03 • معرفة وحساب صافي التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال الفترة الزمنية نفسها.
	04 • تسجيل عمليات الوحدة الاقتصادية.
	05 • توفير وسيلة للرقابة على العمليات المالية للوحدة الاقتصادية، وبالأخص التعاملات النقدية.

رابعاً: الإطار الفكري للمحاسبة

توصف المحاسبة بأنها نشاط خدمي يوفر المعلومات التي تساعد الأطراف المستفيدة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص واستخدام الموارد سواء في الشركات الهادفة للربح أو غير الهادفة للربح. إذ تستطيع حصر عدد كبير من البيانات في عدد قليل من العناصر المترابطة التي يمكن تجميعها والتقرير عنها بصورة واضحة وصريحة من خلال ما يعرف بالقوائم المالية المتمثلة بكشف الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية.

وردت تعاريف عديدة للمحاسبة من بينها التعريف الذي أصدرته جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية (AICPA) على إنها فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية وتفسير النتائج التي تسفر عن هذه العمليات والأحداث.

كما عرفته جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) على إنها عملية تحديد وقياس والأحداث. وتوصيل المعلومات الاقتصادية بغرض تمكين مستخدمي هذه المعلومات من تكوين رأي مستنير واتخاذ القرارات اللازمة.

وعليه فقد أثبت علم المحاسبة في السنوات الأخيرة بأنه علماً قائماً بحد ذاته وذلك من خلال استخدام الفرضيات والمعايير في إثبات صحة المبادئ المحاسبية وجعلها حقائق ثابتة، وهذا يعني أن المبادئ المحاسبية تعتبر معايير أداء تم التوصل إليها من خلال التطبيق العملي وتم قبولها والتعرف عليها من خلال العاملين في مجال المحاسبة، لذلك تم وضع نظام متكامل يشمل الأهداف والأسس التي يتعين بموجبها إعداد معايير ومبادئ متناسقة لوصف طبيعة ومهام ومحددات علم المحاسبة والقوائم المالية، وقد سمي هذا النظام بالإطار النظري لعلم المحاسبة المالي

خامساً: دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار

تعد المحاسبة من العلوم التي تهتم بتقييم الأنشطة الخدمية للمجتمع والتي تركز في مجملها على تزويد الأطراف المهمة بالأمور المالية للوحدات الاقتصادية بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية تتعلق بنشاط الشركة. ويعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه نظام يجمع ويخزن ويعالج البيانات من أجل تقديم معلومات لمتخذي القرار.

وتؤدي المحاسبة دورها كنظام للمعلومات من خلال عملية مستمرة ومتكاملة يمكن تحديد معالمها الرئيسية في ثلاث خطوات متتالية هي:

- حصر العمليات المالية المتعلقة بنشاط الشركة وتمثيلها في صور. بيانات أساسية تسجل في الدفاتر المحاسبية.
 - تشغيل ومعالجة البيانات الأساسية وفق مجموعة من الفروض والمبادئ المتعارف عليها لتحويل هذه البيانات إلى معلومات مالية تخدم أغراض مستخدمي المعلومات.
 - إيصال المعلومات التي تم معالجتها للإطراف ذات المصلحة وذلك بواسطة مجموعة من التقارير المالية
- سادساً: المحاسبة كنظام للمعلومات**

لكي تصبح المحاسبة كنظام معلومات لابد من التعرف على مجموعة من المفاهيم ذات الصلة :

1- النظام المحاسبي :

تشير كلمة النظام إلى مجموعة من الأجزاء أو العناصر التي تعمل معا من خلال التنسيق والترتيب وبموجب إجراءات وقواعد محددة من أجل تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف. وتتكون عادة عناصر النظام من عناصر مادية أو عناصر بشرية أو كلاهما معاً ، كما أن كل نظام يعمل في بيئة معينة تحيط به ويتداخل ويتفاعل معها.

وغالباً ما يتكون النظام من أنظمة فرعية صغيرة تؤدي كل منها وظيفة مهمة ومحددة وداعمة للنظام الرئيسي التي هي جزء منه. فمثلاً الكلية الإدارية والاقتصاد تعد نظام يتألف من أقسام مختلفة يشكل كل منها نظاماً فرعياً ومع ذلك يمكن اعتبار الكلية نفسها هي أيضاً نظاماً فرعياً للجامعة شط العرب.

2- البيانات

المحاسبة كنظام للمعلومات تمثل نظام تشغيل للبيانات الناتجة عن العمليات المالية التي يعبر عنها بأرقام وحقائق خام غير معدة للاستخدام بشكلها النهائي ثم يتم جمع هذه البيانات لاحتمال استخدامها فيما بعد لإنتاج معلومات وتمثل البيانات عادة مؤشرات تقييم أو قياسات لأنشطة الشركة ، ومن الأمثلة على البيانات ما يلي:-

- حقائق عن طبيعة الأنشطة التي تقوم بها الشركة.
 - الأصول التي تتأثر بتلك الأنشطة.
 - الأشخاص الذين شاركوا بتلك الأنشطة.
- فمثلاً هنالك حاجة لجمع البيانات حول عملية المبيعات (مثل تاريخ البيع، المبلغ الإجمالي) وبيانات عن البضاعة المباعة (مثل نوع السلعة أو الخدمة ، الكمية المباعة ، سعر الوحدة ، وبيانات عن الأشخاص الذين شاركوا في البيع (مثل تعريف الزبون .ومندوب مبيعات الشركة) وهكذا.

3- المعلومات

تتمثل المعلومات في البيانات التي تم تنظيمها ومعالجتها وترتيبها بشكل معين وأصبحت معدة للاستخدام في غرض معين وفي وقت محدد ومن شأن هذه المعلومات أن تزيد من معرفة الشخص المستخدم لها.

وكقاعدة عامة يمكن للمستخدمين اتخاذ قرارات أفضل كلما زادت كمية ونوعية المعلومات لكنه يجب إن لا تتعدى كمية المعلومات الحدود التي يستطيع العقل البشري استيعابها ومعالجتها بفعالية. إذ تحدث زيادة غير مبررة للمعلومات عندما يتم تجاوز هذه الحدود ، وبذلك فإن هذه الزيادة في المعلومات تؤدي إلى زيادة كلفتها بالنسبة للشركة كما تؤدي إلى انخفاض جودة اتخاذ القرار.

نموذج المحاسبة كنظام للمعلومات

يمكن النظر للمحاسبة كنظام للمعلومات على إنها مجموعة من النظم والطرق والإجراءات المحكومة بمبادئ وقواعد سليمة تتبع من أجل تشغيل البيانات الناتجة من العمليات المالية التي تحدث في الشركة بهدف إنتاج معلومات مالية ويمكن تمثيل نموذج المحاسبة كما في شكل التالي:

يمثل هذا الشكل العلاقة بين البيانات ونظام معلومات المحاسبة والمعلومات الناتجة والمستخدم لاتخاذ القرار.



وفي هذا المجال يمكن تمييز ثلاثة أجزاء رئيسية لنظام المعلومات المحاسبي هي:

- 1- مدخلات النظام: تتمثل مدخلات النظام المحاسبي في البيانات أو المدخلات (الأرقام الخام) التي تعبر عن عمليات المبادلة المالية التي تحدث في الشركة وتدخل هذه البيانات إلى النظام محملة على المستندات.
- 2- وسائل المعالجة: تتم معالجة هذه البيانات بواسطة إجراءات محكومة بقواعد ومبادئ علمية معينة وتتمثل هذه الإجراءات بما يلي:

- التسجيل
- التبويب
- التلخيص
- تحليل النتائج
- التقرير

ويتم القيام بهذه الإجراءات في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

- 3- مخرجات النظام: تتمثل مخرجات النظام المحاسبي في المعلومات الناتجة من البيانات التي تم تشغيلها من خلال الإجراءات السابقة وتخرج المعلومات من النظام محملة على وسائط تسمى التقارير (Reports) وتشتمل هذه المعلومات على ما يأتي:-
 - معلومات عن نتيجة النشاط (ربح أو خسارة). خلال الفترة المالية من خلال حساب الأرباح والخسائر أو كشف الدخل (Income Statement)

- معلومات عن المركز المالي للشركة في نهاية الفترة من خلال قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية (Balance Sheet).
 - معلومات عن التغيرات التي تحدث في المركز النقدي خلال الفترة المالية من خلال كشف التدفقات النقدية (Statement of Cash Flows)
 - معلومات عن التغيرات في حقوق المساهمين في نهاية الفترة من خلال كشف التغيرات في حقوق المساهمين (Statement of changes in shareholders' Equity)
- مما تقدم يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية على أنه أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية لاتخاذ القرارات من قبل الأطراف المستفيدة.

تفصيل عمل نظام معلومات المحاسبة



المحاسبة في عصر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

شهدت مهنة المحاسبة تطوراً ملحوظاً نتيجة التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي. فلم تعد المحاسبة تعتمد بصورة أساسية على السجلات والعمليات اليدوية، بل أصبحت تستخدم الأنظمة المحاسبية الرقمية، والحوسبة السحابية، وتحليل البيانات، وأدوات الأتمتة والذكاء الاصطناعي في تنفيذ العديد من المهام المحاسبية.

وتوضح جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) أن الذكاء الاصطناعي والأتمتة يمكن أن يغيرا طريقة إنجاز المهام المحاسبية، ولا سيما من خلال أتمتة الأعمال الروتينية، بما يتيح للمحاسبين توجيه وقت أكبر نحو التحليل، واتخاذ القرارات، وتقديم المشورة، مع أهمية استمرار الرقابة البشرية والحكم المهني.

كما توضح مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أن التقارير المالية الرقمية تتيح للمستثمرين والمستخدمين البحث عن المعلومات المالية واستخراجها ومقارنتها بكفاءة، وأن التقارير الرقمية يمكن أن تكون في صيغ منظمة وقابلة للقراءة والمعالجة بواسطة الحاسوب.

هل سيحل الذكاء الاصطناعي محل المحاسب؟

مع التطور السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي والأتمتة، يبرز تساؤل مهم حول مستقبل مهنة المحاسبة. تشير ACCA إلى أن الاتجاه المستقبلي للمهنة لا يتمثل في استبدال المحاسبين، وإنما في تغيير طبيعة المهام التي

يؤدونها، فمن المتوقع أن تتقلص بعض الأعمال الروتينية، بينما تزداد أهمية المهارات المرتبطة بالحكم المهني والتحليل واتخاذ القرارات والرقابة.

لذلك يمكن النظر إلى الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة مساعدة للمحاسب، وليس بديلاً عنه. فالتكنولوجيا تستطيع معالجة كميات كبيرة من البيانات بسرعة، بينما يبقى المحاسب مسؤولاً عن تفسير المعلومات، وتقييم نتائجها، وتطبيق المعايير المهنية، وممارسة الحكم المهني، ومراعاة الجوانب الأخلاقية والرقابية.

سابعاً : الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية بالنسبة للشركة

يتضح مما سبق أن المحاسبة أصبحت نظام للمعلومات يقوم بتوفير المعلومات على مستويين هما:

الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية بالنسبة للشركة

يتضح مما سبق أن المحاسبة أصبحت نظام للمعلومات يقوم بتوفير المعلومات على مستويين هما:

المستوى الثاني: معلومات محاسبية مالية.

توجه عادة هذه المعلومات إلى المستخدمين من خارج الوحدة الاقتصادية مثل:

- المستثمرون والدائنون الحاليون والمرنقون.
- المقرضون.
- الجهات الحكومية.
- المحللون الماليون.
- الإدارة.
- العاملون والموظفون.
- الجهات الاجتماعية الأخرى.



المستوى الأول: معلومات محاسبية إدارية.

توجه عادة هذه المعلومات إلى داخل الشركة أي الأطراف الداخلية والمتمثلة بالجهات ذات العلاقة باتخاذ القرارات.



توجه عادة هذه المعلومات إلى المستخدمين من خارج الوحدة الاقتصادية مثل:

الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية

تختلف الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية باختلاف طبيعة العلاقة واتخاذ القرارات.

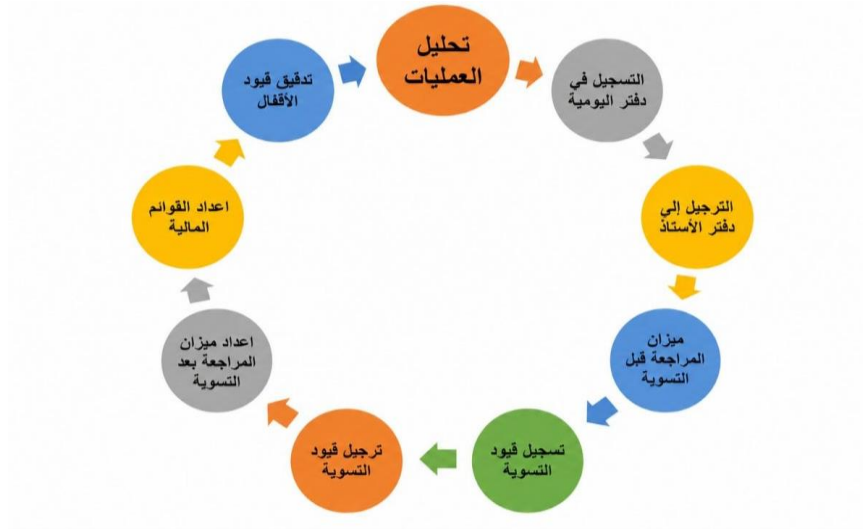


ثامناً: الدورة المحاسبية

الدورة المحاسبية هي دورة حياة العمليات المالية في الإدارة المالية (الحسابات)، والتي من خلالها يتم تسجيل العمليات المالية منذ بداية نشأة العملية المالية حتى مرحلة إعداد التقارير والقوائم المالية. وتتكون الدورة المحاسبية من تسع خطوات رئيسية تطبق خلال الفترة المالية:

- تحليل العمليات المالية (تحديد الحسابات التي تتأثر بالعملية).
- تسجيل العمليات المالية في دفتر اليومية (قيود اليومية).
- ترحيل العمليات المالية الى دفتر الاستاذ (ترحيل العمليات المالية من قيود اليومية إلى الحسابات المختصة في دفتر الأستاذ)
- إعداد ميزان المراجعة (قبل التسوية)
- تسجيل قيود التسوية .
- ترحيل قيود التسوية الى الحسابات المعنية.
- إعداد ميزان المراجعة (بعد التسوية).
- إعداد القوائم المالية.
- قيود الإقفال.

الشكل الآتي يبين الخطوات التسعة للدورة المحاسبية خلال الفترة المالية الواحدة



تاسعا: الإطار النظري للمحاسبة المالية

يتكون الإطار النظري للمحاسبة المالية من ثلاثة مستويات هي:

المستوى الأول: الأهداف الأساسية

المستوى الثاني: المفاهيم الأساسية

المستوى الثالث: الإرشادات التطبيقية

وفيما يلي شرح موجز لهذه المستويات:

المستوى الأول: الأهداف الأساسية

يتمثل الغرض الرئيسي من إعداد القوائم المالية في توفير المعلومات التي تساعد الأطراف المستفيدة والمتعددة في تحقيق الآتي:

- اتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية.
- دراسة وتقييم درجة السيولة النقدية.
- تقييم الموارد الاقتصادية المتوفرة للشركة وحقوق الملكية والالتزامات الأخرى الناتجة عن استخدام هذه الموارد.

وحيث أن المحاسبة المالية تهتم بإعداد وتزويد مستخدمي تلك المعلومات بالقوائم المالية ذات الغرض العام لذلك يجب إعدادها وفق المفاهيم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها حتى تتمكن تلك الأطراف التي لها علاقة مع الشركة

بتفسير وتحليل المركز المالي ونتيجة النشاط، فضلا عن إمكانية مقارنة نشاط هذه الشركة مع الشركات الأخرى المماثلة لها لنفس الفترة أو مع فترات متعاقبة لنفس الشركة.

المستوى الثاني: المفاهيم الأساسية

يركز هذا المستوى على المفاهيم الأساسية للمعلومات المحاسبية وإمكانية الاستفادة منها، فضلا عن وضع تعاريف لعناصر القوائم المالية ويقسم هذا المستوى إلى قسمين هما:

القسم الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الأساسية والثانوية)

تتطلب عملية توفير المعلومات المالية المناسبة لاتخاذ القرارات التعرف على الطرق المحاسبية الواجب إتباعها وكمية ونوعية هذه المعلومات وطريقة الإفصاح عنها، ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة ونافعة لآبد من وجود حلقة اتصال بين هذه المعلومات وبين متخذي القرارات وذلك عن طريق توصيل هذه المعلومات المفيدة التي تسمى بالخصائص النوعية للمعلومات والتي تسمح لمستخدميها من التحقق منها، وتقسم هذه الخصائص النوعية للمعلومات إلى ما يأتي:

1- الخصائص الأولية للمعلومات

تصنف الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية إلى ما يأتي:-

❖ الملائمة

تتوقف ملائمة المعلومات المحاسبية على قدرتها على التأثير في اتخاذ القرارات، إذ لا يمكن التوصل إلى قرار سليم بدون الاعتماد على معلومات مناسبة، وعليه يترتب تزويد متخذي القرارات بهذه المعلومات حال الانتهاء من إعداد تلك المعلومات التي تظهر قيمتها عند اتخاذ القرار، وينبغي أن تتمتع خاصية الملائمة بثلاث سمات أساسية هي:

- أن تكون في الوقت المناسب
- أن تكون لها قيمة عكسية
- أن تكون لها القابلية على التنبؤ

❖ إمكانية الاعتماد عليها

تكون المعلومات المحاسبية مهمة ومفيدة إذا استطاع المحاسب الاعتماد عليها كمقياس للظروف والأحداث الاقتصادية التي تمثلها وخاصة إذا ما توفرت لهذه المعلومات قدر من الموضوعية من خلال توفر السمات الآتية:

- عدم التحيز
- القابلية على التحقق
- العدالة في التقرير

2- الخصائص الثانوية للمعلومات

أن استخدام قواعد محاسبية مختلفة يجعل من الصعوبة المقارنة بين الشركات المتماثلة لنفس الفترة أو المقارنة مع فترات محاسبية متعاقبة لنفس الشركة ولهذا ينبغي الثبات في استخدام القواعد المحاسبية حتى تصبح مسألة المقارنة مقبولة ومناسبة، وتتمثل الخصائص الثانوية بما يلي:

❖ القابلية على المقارنة

تصبح مسألة المقارنة مقبولة عندما تعد القوائم المالية بنفس أساليب القياس، كما يمكن التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين الشركات المتماثلة.

❖ الثبات

يعني الثبات أن الشركة ثابتة في استخدام القواعد المحاسبية بين فترة وأخرى ولكن هذا الأمر لا يمنع من قيام الشركة بتغيير القاعدة المحاسبية المستخدمة بشرط أن تكون هنالك ضرورة لذلك ولكن في هذه الحالة ينبغي الإفصاح عن هذا التغيير في القوائم المالية مع ذكر المبررات التي دعت إلى هذا التغيير.

القسم الثاني: عناصر القوائم المالية

تشتمل القوائم المالية على العناصر الآتية:





المستوى الثالث: الإرشادات التطبيقية

يتمثل هذا المستوى في الفروض والمبادئ المحاسبية والمحددات التي تستخدم من قبل المحاسبين لحل المشاكل التي تواجههم عند القيام بإعداد القوائم المالية:

الافتراضات المحاسبية

هي المعتقدات التي يحملها المحاسب ويفترض وجودها عند قيامه بإعداد القوائم المالية على الرغم من قناعاته بأنها قد لا تحدث نهائيا. لذلك تعتبر الفروض بمثابة نقطة البداية في الهيكل العام للنظرية المحاسبية، وهي تمثل الفروض المحاسبية الأكثر انتشاراً وقبولا في الفكر المحاسبي والتي كان لها الدور الكبير والمباشر في تطور المحاسبة في مراحلها المختلفة.

1- الوحدة المحاسبية

يقوم هذا الفرض على أساس استقلالية الوحدة المحاسبية (الشركة) وانفصال ملكيتها عن ملكية اصحابها عند اكتسابها الصفة القانونية، ويتمثل هذا الانفصال من خلال إعداد قوائم مالية ليس لها علاقة بملكية أصحاب الشركة، كما ينبغي النظر إلى تلك الشركة على انها مستقلة تماما في اتخاذ قراراتها ويتم تقييمها في نهاية الفترة من خلال القوائم المالية المعدة.

2- الاستمرارية

يرى المحاسبون أن الوحدة المحاسبية (الشركة) ومنذ تكوينها هي وحدة مستمرة في تأدية نشاطها دون النظر للعمر الطبيعي للمالكين، وهذا يعني وجود فصل تام بين عمر الوحدة المحاسبية وعمر المالكين باعتبارهما شخصيتين مستقلتين عن بعضهما، لكل منهما أهدافا وخططا مستقلة ويسعيان لتحقيقها، ولذلك فإن النظرة الطبيعية للوحدة المحاسبية هي الاستمرار في النشاط للأمد البعيد دون انفصال نشاطها عن الفترات السابقة واللاحقة لحين تصفيتها، ويعد هذا الفرض من الفروض الجوهرية لأنه يشكل أساس رئيسي في عملية القياس والتقييم المحاسبي.

3- القياس النقدي

تتطلب عملية القياس اختيار وحدة للقياس، وفي المحاسبة عادة تستخدم وحدة النقد كوحدة عامة لقياس كافة العناصر المكونة للقوائم المالية، فالقياس المحاسبي هو قياس مالي وعليه فإن المحاسبة تعنى بالعمليات التي يمكن التعبير عنها بوحدة النقد أما العمليات التي لا يمكن التعبير عنها بوحدة النقد فتخرج من نطاق المحاسبة. أن الموارد الاقتصادية

التي تمتلكها الوحدة المحاسبية (الشركة) تتكون من مجموعة غير متجانسة (الأراضي، المباني، البضاعة،....، الخ) ونتيجة لعدم التجانس في الموارد أصبح من الضروري إيجاد وحدة قياس موحدة يتم بموجبها تسجيل العمليات المالية التي تحدث في الوحدة المحاسبية خلال فترة معينة، لذلك يتم اللجوء إلى استخدام النقود كوحدة قياس للقيم.

4- الدورية

تحتم الاعتبارات العملية في المحاسبة على ضرورة تقسيم حياة الشركة إلى فترات دورية منتظمة بغية إعداد التقارير التي تستخدم لتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في المدى القصير وتزويد الأطراف المعنية بالمؤشرات التي تمكنهم من تقييم الأداء. يساعد فرض الدورية في معرفة نتيجة النشاط من الربح أو الخسارة في تلك الفترات بدلاً من الانتظار لحين التصفية النهائية، إذ تقسم بموجب هذا الفرض حياة الشركة إلى فترات زمنية تختلف مدتها من شركة إلى أخرى إلا إنها عادة ما تكون مدتها سنة تبدأ في (1/1) و تنتهي في (12/31) من كل عام .

2-المبادئ المحاسبية

يعرف المبدأ بأنه حقيقة أساسية تكون بداية لحقائق أخرى تشتق منها، وهذا في جوهره يشير إلى مجموعة من القواعد يتم الاتفاق عليها وقبولها في المهنة لحين استقرارها في الممارسات العملية لتصبح مرشداً علمياً وعملياً في الممارسات المهنية وتكون إرثاً مشتركاً علمياً لجميع المحاسبين. وتتمثل المبادئ بما يلي:

1- مبدأ التكلفة التاريخية

يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية من أهم المبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية لأنه يتم تثبيت أصول والتزامات الشركة حسب السعر التبادلي الفعلي أو سعر الاقتناء والمتمثل بقيمة النقد أو النقد المكافئ المدفوع لحيازتها في تاريخ اقتناء الموجود أو نشوء الالتزام، بالإضافة إلى أن مبدأ التكلفة التاريخية له صلة وثيقة بفرض الاستمرارية على اعتبار أن مبدأ التكلفة التاريخية يستخدم كوسيلة قياس عوضاً عن أساليب القياس الأخرى .

2- مبدأ تحقق الإيراد

أن الإيراد كمفهوم في الفكر المحاسبي يعني إجمالي التدفقات الداخلة للوحدة الاقتصادية نتيجة لبيع السلع أو تقديم الخدمات والتي تؤدي إلى زيادة في إجمالي الأصول أو تؤدي إلى نقص في إجمالي الخصوم أو كليهما معاً، ووفقاً لمبدأ التحقق فلا بد من وجود واقعة أو حدث يمكن الاعتماد عليه كقرينة للتحقق أو اكتساب الإيراد ليكون بالإمكان الاعتراف بهذا الإيراد دفترياً، ومع اختلاف وجهات النظر حول معايير تحقق الإيراد إلا أن الرأي الراجح هو أن الإيراد يتحقق بمجرد بيع البضاعة وتسليمها للعميل وهنالك حالات أخرى يعتبر فيها الإيراد متحققاً هي:



3- مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات

يقضي هذا المبدأ بمقابلة الإيرادات المتحققة أو المكتسبة خلال الفترة المحاسبية بالمصروفات المستنفذة في تحقيق أو اكتساب تلك الإيرادات وذلك تمهيداً لتحديد نتيجة أعمال الفترة من ربح أو خسارة، على أن يجري الفصل بين إيرادات ومصروفات الفترات المحاسبية المختلفة دون النظر لتاريخ دفع المصروف أو استلام الإيراد تطبيقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي.

4- مبدأ الإفصاح

تبرز أهمية هذا المبدأ في توفير المعلومات المحاسبية في القوائم المالية والتي تهتم مصالح الجهات ذات العلاقة وبالقدر الذي يساعدها في اتخاذ القرارات، ويمكن الإفصاح عن المعلومات أما في صلب القوائم المالية أو في خارجها بشرط أن لا يكون الإفصاح بدرجة كاملة ولكن يكون بدرجة كافية ومقبولة، فضلاً عن توفير الرقابة على نشاط الشركة من قبل المالكين وخصوصاً في الشركات المساهمة، مما يتطلب أن تكون البيانات والمعلومات واضحة وكافية ومفهومة لكل الأطراف التي تسعى للاستفادة منها.

3- القیود التطبيقية

القيود التطبيقية تمثل الأمور التي تحد من العمل المحاسبي وتقيده وتتمثل هذه القيود بما يأتي:

1. الأهمية النسبية

يمكن اعتبار المعلومة ذات أهمية نسبية إذا كان الإفصاح عنها يؤثر على عملية اتخاذ القرار، ولكن المشكلة في عملية تمييز المعلومة المهمة عن المعلومة غير المهمة، فقد تكون المعلومة مفيدة في اتخاذ قرار لأحد المستفيدين إلا إنها تكون غير مفيدة لمستفيد آخر، وبذلك فإن العملية تخضع للاجتهادات الشخصية، إلا إن هنالك مستوى معين من الإفصاح الكافي عن المعلومات لا يمكن تجاوزه بأي حال من الأحوال.

2. التحفظ (الحيلة والحذر)

أن بعض عناصر القوائم المالية التي تحتاج إلى بعض التقديرات وخصوصاً التي يدخل فيها التقدير الشخصي ينبغي أن يراعى فيها جانب التحفظ والابتعاد عن المبالغة الناجمة عن التفاؤل في معالجة بعض الأمور المحاسبية. الأمر الذي يتطلب إتباع الإجراء المحاسبي الذي يأخذ بنظر الاعتبار الخسائر المحتملة في المستقبل دون الأخذ بنظر الاعتبار الأرباح المحتملة. ومن أبرز التطبيقات لهذا المحدد هو تقييم المخزون السلعي في آخر المدة بسعر الكلفة أو السوق أيهما أقل وتكوين المخصصات والاحتياطات للخسائر المحتملة والالتزامات الطارئة.

3. الكلفة والمنفعة

ينبغي أن تكون هنالك مقارنة مستمرة بين تكاليف إعداد القوائم المالية وبين المنافع المتحققة من هذه القوائم، على أن تكون تكاليف الإعداد دائماً أقل من المنافع المتحققة، كما ينبغي أن يكون الإيراد المتحقق من تحمل الكلفة أعلى من الكلفة نفسها وإلا فلا يوجد هنالك مبرر منطقي لتحمل تلك الكلفة.

العوامل البيئية التي تؤثر على المحاسبة

تعتبر المحاسبة وليدة البيئة التي تنشأ فيها، إذ تتأثر في البيئة وتؤثر فيها وذلك لأن بيئة المحاسبة تتكون من المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والتي تختلف من وقت لآخر، ونتيجة لذلك فإن الأهداف والممارسات المحاسبية في الوقت الحاضر تختلف عما كانت في الماضي وأن نظرية المحاسبة قد تطورت لتتوافق مع المتطلبات والمؤثرات المتغيرة وتتمثل هذه المؤثرات بما يلي:

1. أن العالم يتصف بندرة الموارد لذلك فإن الأفراد يحاولون استخدام هذه الموارد بكفاءة، وتشجيع من يستطيع الاستخدام بموضوعية، لذلك تلعب المحاسبة دوراً مهماً في هذا المجال وذلك من خلال تحديد من يقوم بعملية الاستخدام بكفاءة.

2. أن الموارد الاقتصادية مملوكة بصفة عامة للأفراد بدلاً من الحكومة، فعلى الرغم من أن الحكومات تقوم بجمع الضرائب وتقديم الإعانات لبعض الصناعات وتنظيم صناعات أخرى. لذلك فإن المحاسبة تلعب دوراً كبيراً في قياس الأداء بصورة صحيحة وعادلة للقطاع الخاص.

3. تعترف المحاسبة بأن النشاط الاقتصادي يتم بواسطة وحدات مستقلة تعرف بمنظمات الأعمال وتتكون هذه المنظمات من موارد اقتصادية (أصول) وتعهّدات اقتصادية (التزامات) ومصالح متبقية (حقوق الملكية). ويؤدي النشاط الاقتصادي للشركة إلى زيادة أو تخفيض هذه العناصر ومن ثم تقوم المحاسبة بتجميع الأنشطة الاقتصادية والتقرير عنها.

4. تعترف المحاسبة بأنه في النظم الاقتصادية المعقدة والمتقدمة يقوم البعض (مالكون ومستثمرون) بمنح مهمة الوكالة والرقابة على ممتلكاتهم إلى آخرين (المدراء) وعلى كأحد الأدوات المهمة للمحاسبة، ذلك فقد برزت نظرية الوكالة وقد أدى هذا التطور إلى زيادة الحاجة للمعايير المحاسبية فأصبحت المحاسبة مسؤولة عن تقديم هذه المعايير.

5. تعترف المحاسبة بأن الموارد الاقتصادية والتعهّدات الاقتصادية والمصالح المتبقية يجب التعبير عنها في صورة نقدية، ففي أغلب الاقتصاديات تستخدم النقود كمقياس لكل من الخصائص النوعية والكمية للأحداث والموارد والتعهّدات الاقتصادية.

❖ كيف تؤثر المحاسبة على بيئتها؟

تعمل المحاسبة على تشكيل بيئتها وتلعب دوراً هاماً في توجيه القرارات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية والقانونية والتنظيمية، فهي تقوم بتغذية عكسية للأفراد والمنظمات من خلال المعلومات التي يمكن استخدامها في إعادة تقييم تلك القرارات وتقييم للتكاليف والمنافع النسبية للوسائل البديلة لتحقيق الأهداف. وبصفة عامة فإن المعلومات المحاسبية تؤثر على أدراك الآخرين للظروف المالية للشركات ومدى نجاحها، ويقود هذا الإدراك الى تغيرات في السلوك الاقتصادي.

الحسابات الختامية في المنشآت التجارية : حساب أرباح و الخسائر و الميزانية العمومية

يقصد بالحسابات الختامية تلك الحسابات التي تعد من قبل الشركة في نهاية فترة زمنية معينة، وغالبا ما تكون نهاية الفترة المالية، والتي عادة ما تكون سنة، لغرض بيان النتائج التي تحققت خلالها.

تختلف الحسابات الختامية باختلاف طبيعة عمل الشركات. ففي الشركات التجارية يكون الغرض منها تحديد صافي نتيجة النشاط خلال الفترة المالية، والوصول إلى النتائج التي حققتها الشركة، وبيان الوضع المالي في تاريخ إعداد الحسابات وحركة التدفقات النقدية. أما بالنسبة للشركة التجارية هي الشركة التي تشتري بضاعة بغرض بيعها وتحقيق الأرباح.

تقتصر الحسابات الختامية في الشركات التجارية على حسابين رئيسيين:

حساب الأرباح والخسائر.

الميزانية العمومية.

❖ حساب الأرباح و الخسائر

يهدف حساب الأرباح والخسائر إلى التوصل إلى صافي الربح أو صافي الخسارة، لأن مجمل الربح الناتج من حساب المتاجرة لا يمثل الربح الصافي الذي يجب أن يضاف إلى رأس المال، لأنه لا يتضمن التكاليف المتعلقة بوظيفة الإدارة، سواء كانت إيرادات أو مصروفات ولغرض الوصول إلى صافي الربح أو الخسارة لابد من اجراء التالي :

يستبعد من مجمل الربح المستخرج من حساب المتاجرة كافة المصروفات العامة والإدارية التي ساهمت في عمليات البيع والشراء، مثل الإعلان والرواتب والإيجار والقرطاسية وأجور الماء والكهرباء والاندثار والفوائد المدينة وخسائر بيع الأصول العائدة للشركة.

يضاف إلى مجمل الربح كافة الإيرادات والأرباح الأخرى التي حصلت عليها الشركة وليس لها علاقة بالنشاط التجاري، ومنها أرباح بيع الأصول الثابتة وإيراد العقار والعمولة المكتسبة وغيرها. و عليه فإن حساب الأرباح و الخسائر يتضمن : أنواع المصاريف التي أنفقت خلال الفترة وأنواع الإيرادات التي حصلت خلالها.

يساعد على المقارنة بين المصاريف والإيرادات للسنة الحالية مع مثيلاتها للسنوات السابقة.

أ- إقفال الحسابات المدينة

أ- قيد إقفال الحسابات المدينة وذلك من خلال جعل حساب الأرباح والخسائر مدينة وحساب الأرصدة المدينة دائنًا:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من د/ الأرباح والخسائر الى مذكورين	12/31
	xxx	د/ نقل المبيعات	
	xxx	د/ ضرائب التصدير	
	xxx	د/ عمولة وكلاء البيع	
	xxx	د/ الرواتب	
	xxx	د/ الاجور	
	xxx	د/ ايجار المحل	
	xxx	د/ ماء وكهرباء وهاتف	
	xxx	د/ عمولة مسموح بها	
	xxx	د/ فوائد قروض	
	xxx	د/ قرطاسية ومطبوعات	
	xxx	د/ مصاريف قطع	
	xxx	د/ خسائر بيع اصول ثابتة	
	xxx	د/ خسائر حريق	
	xxx	د/ مصاريف تأمين	
	xxx	د/ فوائد مدينة	
		<u>قيد غلق الأرصدة المدينة بحساب الأرباح والخسائر</u>	

إقفال الحسابات الدائنة :

ب- قيد اقفال الحسابات الدائنة في حساب الأرباح والخسائر:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		من مذكورين	12/31
xxx		د/ ارباح بيع أصول ثابتة	
xxx		د/ ايراد عقار	
xxx		د/ عمولة مكتسبة	
xxx		د/ فوائد دائنة	
xxx		د/ ايراد أوراق مالية	
	xxx	الى د/ الأرباح والخسائر	
		<u>قيد غلق الأرصدة الدائنة بحساب الأرباح والخسائر</u>	

نتيجة حساب الأرباح والخسائر

إذا كانت الأرصدة المدينة اقل من الأرصدة الدائنة فان الفرق يكون صافي ربح وعليه فان حساب الأرباح والخسائر يرحل إلى الميزانية ويضاف إلى رأس المال أو يغلق في حساب رأس المال مباشرة وكما في القيد الآتي:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
12/31	من ح/ الأرباح والخسائر الى ح/ رأس المال <u>قيد غلق حساب الأرباح والخسائر بحساب رأس المال</u>	xxx	xxx

أما إذا كانت الأرصدة المدينة اكبر من الأرصدة الدائنة فان الفرق يكون صافي خسارة وعندها يرحل إلى الميزانية ويطرح من رأس المال أو يغلق في حساب رأس المال مباشرة وكما في القيد الآتي:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
12/31	من ح/ رأس المال الى ح/ الأرباح والخسائر <u>قيد غلق حساب الأرباح والخسائر بحساب رأس المال</u>	xxx	xxx

و عليه يمكن تصوير حساب الأرباح و الخسائر كما يلي :

د/ الأرباح والخسائر

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
xxx	د/ خسائر بيع أصول ثابتة	xxx	د/ المتاجرة
xxx	د/ رواتب	xxx	د/ ارباح بيع أصول ثابتة
xxx	د/ اجور ماء وكهرباء وهاتف	xxx	د/ ايراد عقار
xxx	د/ مصاريف اعلان	xxx	د/ عمولة مكتسبة
xxx	د/ مصاريف عامة	xxx	د/ فوائد دائنة
xxx	د/ فوائد مدينة	xxx	د/ ايراد أوراق مالية
xxx	د/ نقل المبيعات	xxx	د/ رأس المال (صافي خسارة)
xxx	د/ ضرائب التصدير		
xxx	د/ عمولة وكلاء البيع		
xxx	د/ عمولة مسموح بها		
xxx	د/ فوائد قروض		
xxx	د/ قرطاسية ومطبوعات		
xxx	د/ مصاريف قطع		
xxx	د/ خسائر حريق		
xxx	د/ مصاريف تأمين		
xxx	د/ رأس المال (صافي ربح)		
xxx		xxx	

تمرين // المبالغ بالآلاف من الدينار، والأرصدة المستخرجة من سجلات شركة البصرة في السنة المنتهية في 31/12/2025

المبلغ	البيان
3,000	مصاريف عامة
4,800	رواتب موظفين
600	مصاريف نقل للخارج
3,600	إيراد عقار
3,000	أرباح بيع أصول ثابتة
1,500	خسائر بيع أصول ثابتة
1,800	مصاريف إعلان
900	ماء وكهرباء
500	عمولة مكتسبة
2,000	خسائر حريق
3,200	إيراد أوراق مالية
24,000	د/ المتاجرة (مجمّل ربح)

50,000

رأس المال

المطلوب / اعداد حساب الأرباح و الخسائر عن السنة المنتهية في 31/12/2025 ؟

الحل // 1- غلق الأرصدة المدينة بحساب الأرباح و الخسائر

التاريخ	البيان	دائن	مدين
2025/12/31	من د/ الأرباح والخسائر الى مذكورين		14600
	د/ مصاريف عامة	3000	
	د/ رواتب الموظفين	4800	
	د/ مصاريف نقل للخارج	600	
	د/ خسائر بيع لصول ثابتة	1500	
	د/ مصاريف اعلان	1800	
	د/ مصاريف ماء وكهرباء	900	
	د/ خسائر حريق	2000	
	قيد غلق الأرصدة المدينة بحساب الأرباح والخسائر		

2- إقفال الأرصدة الدائنة في حساب الأرباح والخسائر:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
12/31	من د/ مذكورين		
	د/ ايراد عقار		3600
	د/ ارباح بيع اصول ثابتة		3000
	د/ عمولة مكتسبة		500
	د/ ايراد أوراق مالية		3200
	د/ المتاجرة (مجمّل الربح)		24000
	الى د/ الأرباح والخسائر	34300	
	قيد غلق الأرصدة الدائنة بحساب الأرباح والخسائر		

و عليه فأن حساب الأرباح و الخسائر يأخذ الشكل الآتي :

د.أ.خ عن السنة المنتهية في 31 / 12 / 2025 م

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
3000	د / مصاريف عامة	24000	د / المتاجرة
4800	د / رواتب موظفين	3600	د / إيراد عقار
600	د / مصاريف نقل للخارج	3000	د / أرباح بيع أصول
1500	د / خسائر بيع اصول	500	د / عمولة مكتسبة
1800	د / مصاريف اعلان	3200	د / إيراد أوراق مالية
900	د / مصاريف ماء وكهرباء		
2000	د / خسائر حريق		
19700	د / رأس المال ((صافي ربح منقول الى الميزانية))		
34300		34300	

❖ الميزانية العمومية

تظهر الميزانية المركز المالي للشركة في الوقت الذي يتم إعدادها فيه، وغالباً ما تكون في نهاية السنة المالية . والمقصود بالمركز المالي بيان ما للشركة من حقوق، وما تملكه من ممتلكات، وما عليها من التزامات أو مطلوبات للغير في تاريخ إعدادها. والميزانية العامة يمكن تحديدها بالمعادلة التالية:

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم} + \text{رأس المال.}$$

يجب أن تكون فقرات الأصول والخصوم مرتبة بما يساعد على سهولة قراءتها من قبل الأطراف ذات العلاقة، كما تساعد سهولة قراءة الميزانية في تحليل المركز المالي وإجراء المقارنات بين السنة الحالية والسنوات السابقة وبيان التغيرات التي طرأت على المركز المالي.

مكونات الميزانية العمومية

أ- الأصول وتنقسم ما يلي:

- 1 الأصول المتداولة: وهي ما تملكه الشركة من أصول وإمكانية تحويل هذه الأصول الى نقد بأقل مجهود وبأسرع وقت، وتتضمن الأصول المتداولة ما يأتي: (النقد في الصندوق، النقد في البنك، المدينون، أوراق القبض، المخزون السلعي (بضاعة آخر المدة)). 
- 2 الاستثمارات القصيرة الأجل: تتضمن الأسهم والسندات التي لا يتجاوز عمرها أكثر من سنة. 
- 3 الاستثمارات الطويلة الأجل: تتضمن الأسهم والسندات التي تملكها الشركة لفترة تزيد عن السنة. 
- 4 الأصول الثابتة: تتضمن الآتي: (الأراضي، المياني، الآلات، المعدات، السيارات وعادة ما تكون هذه الفقرات قابلة للتغير اثناء الفترة المالية الواحدة. 
- 6 الأصول المعنوية: تتضمن: (شهرة المحل، براءة الاختراع، مصاريف التنظيم والتأسيس، العلامة التجارية واسم التجاري، حقوق التأليف) 
- 7 أصول أخرى: تتضمن (شراء أصاية تحت الإنشاء، تأمينات لدى الغير، المصاريف المدفوعة مقدماً، الإيرادات المستحقة غير المستلمة). 

ب - الخصوم وتنقسم ما يلي:

- 1 الخصوم القصيرة الأجل (المتداولة): تمثل الالتزامات المترتبة على الشركة والتي يجب عليها أدائها للغير خلال فترة زمنية محددة لا تتجاوز السنة وعادة ما تتضمن: (الدائنون، أوراق الدفع، القروض القصيرة الأجل، سحب على المكشوف من البنك). 
- 2 الخصوم طويلة الأجل: تمثل الالتزامات الواقعة على الشركة والتي يجب عليها تسديدها للغير بعد فترة طويلة أكثر من فترة مالية واحدة وتتضمن عادة (القروض طويلة الأجل). 
- 3 حقوق الملكية: تمثل عادة حقوق الملكية في رأس المال المدفوع من قبل المساهمين في الشركة بهدف موازنة نشاطها التجاري والأرباح المحتجزة والاحتياطيات وصافي ربح السنة أو صافي الخسارة والمسحوبات الشخصية التي تطرح من حقوق الملكية. 

إعداد الميزانية في الشركات التجارية

يختلف شكل الميزانية العامة في الشركات التجارية عن الشركات الصناعية. ففي الشركات التجارية ترتب فقرات الأصول حسب درجة سيولتها، أي سرعة إمكانية تحويل الأصل إلى سيولة نقدية، ويكون الترتيب: الأصول المتداولة، ثم الاستثمارات القصيرة الأجل، ثم الاستثمارات الطويلة الأجل، ثم الأصول الثابتة، ثم الأصول المعنوية، ثم الأصول الأخرى.

أما في الجانب الآخر فتدرج الخصوم المتداولة في البداية، ثم الخصوم طويلة الأجل، وبعدها حقوق الملكية، ثم الخصوم الأخرى.

شكل الميزانية العمومية في الشركات التجارية

الميزانية العمومية كما هي في 31 / 12 / -----

دينار	دينار	الأصول	دينار	دينار	الخصوم وحقوق الملكية
		<u>أصول متداولة</u>			<u>خصوم قصيرة الأجل</u>
		الصندوق	xxx		أوراق دفع
		بنك	xxx		دائنون
		أوراق قبض	xxx		قروض قصيرة الأجل
		مدينون	xxx		
		بضاعة آخر المدة	xxx		إجمالي الخصوم قصيرة الأجل
	xxx	إجمالي الأصول المتداولة			
		استثمار في أصول قصيرة الأجل		xxx	
		استثمارات طويلة الأجل		xxx	
		<u>أصول ثابتة</u>			
		أراضي	xxx		<u>خصوم طويلة الأجل</u>
		مباني	xxx		قروض طويلة الأجل
		اندثار مباني	(xx)		التزامات طويلة الأجل
		مباني بالقيمة الدفترية	xxx		إجمالي الخصوم طويلة الأجل
		أثاث	xxx		
		أندثار أثاث	(xx)		
		أثاث بالقيمة الدفترية	xxx		
		سيارات	xxx		
		اندثار سيارات	(xx)		
		سيارات بالقيمة الدفترية	xxx		
	xxx	إجمالي الأصول الثابتة			
		<u>أصول معنوية</u>			
		شهرة محل	xxx		<u>حقوق الملكية</u>
		براءة اختراع	xxx		رأس المال
		مصاريف تنظيم وتأسيس	xxx		الأرباح المحتجزة
		العلامة التجارية والاسم التجاري	xxx		الإحتياطيات
		إجمالي الأصول المعنوية			+ صافي ربح
					- أو - صافي خسارة
					- المسحوبات الشخصية
	xxx				إجمالي حقوق الملكية
					<u>الخصوم الأخرى</u>
					مصاريف مستحقة غير مدفوعة
					إيرادات مستحقة مقدما
	xxx				إجمالي الخصوم الأخرى

		<u>أصول أخرى</u>			
		مصاريف مدفوعة مقدما	xxx		
		إيرادات مستحقة غير مستلمة	xxx		
		إجمالي الأصول الأخرى		xxx	
إجمالي الخصوم وحقوق الملكية	xxx	إجمالي الأصول		xxx	

*** 3000 المسحوبات الشخصية * 10000 استثمارات طويلة الأجل**

المطلوب: إعداد الميزانية لشركة نينوى التجارية كما هي عليه في 2025 / 12 / 31.

24

الحسابات الختامية في المنشآت الصناعية : حساب الأرباح والخسائر و الميزانية العمومية

تختلف طبيعة الحسابات الختامية في الشركات الصناعية بعض الشيء عن تلك الحسابات في الشركات التجارية، ففي الشركات التجارية تقتصر الحسابات الختامية على حساب الأرباح والخسائر فضلاً عن قائمة الميزانية العمومية، كما يأتي:

❖ حساب الأرباح والخسائر

لا يختلف حساب الأرباح والخسائر في الشركة الصناعية عنه في الشركة التجارية، إذ أن هذا الحساب سيظهر نتيجة الشركة من صافي ربح أو صافي خسارة بعد أن تم الاعتماد على نتيجة حساب المتاجرة المتمثلة بمجمل الربح أو مجمل الخسارة والتي تغلق في حساب الأرباح والخسائر وكما يأتي.

حساب الأرباح والخسائر

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
× × ×	ح / مجمل الخسارة (المتاجرة)	× × ×	ح / مجمل الربح (المتاجرة)
× × ×	ح / نقل للخارج	× × ×	ح / إيرادات العقار
× × ×	ح / عمولة وكلاء البيع	× × ×	ح / عمولة مكتسبة
× × ×	ح / ضرائب تصدير	× × ×	ح / رأس المال (صافي الخسارة)
× × ×	ح / دعاية وإعلان		
× × ×	ح / فوائد القروض		
× × ×	ح / مصاريف قطع		
× × ×	ح / إيجار مباني الإدارة		
× × ×	ح / رواتب الإدارة		
× × ×	ح / قرطاسية ومطبوعات		
× × ×	ح / ماء وكهرباء وهاتف الإدارة		
× × ×	ح / رأس المال (صافي الربح)		
× × ×		× × ×	

❖ الميزانية العمومية

لا تختلف مفردات كشف الميزانية في الشركة التجارية عنه في الشركة الصناعية إلا قليلاً، ولكن الاختلاف يكون في ترتيب بنود كشف الميزانية، ولقد تم التطرق آنفاً إلى كشف الميزانية في الشركة التجارية حيث كانت تشكل الأصول المتداولة البنود المهمة أولاً ثم تليها الأصول الثابتة.

وبالنظر لكبر حجم الشركة الصناعية واعتمادها على المكنات والمعدات في عملية التصنيع يفضل أن تتصدر الأصول الثابتة المرتبة الأولى في جانب الأصول ثم تليها الأصول المتداولة، أما في جانب الخصوم يلاحظ أن الشركة الصناعية تعتمد على رأس المال الثابت فضلاً عن رأس المال المقرض لفترات طويلة وليس لفترات قصيرة لذا فإن الخصوم الثابتة والمتمثلة بالخصوم طويلة الأجل هي التي تتصدر المرتبة الأولى في جانب الخصوم ثم تليها الخصوم المتداولة والقصيرة الأجل، أي أن الاختلاف الرئيس بين الميزانية في الشركة التجارية والصناعية هو في ترتيب بنود الميزانية في الدرجة الأولى مع اختلافات بسيطة في مفردات تلك البنود.

الميزانية العامة كما هي في 12/31/.....

حقوق الملكية والخصوم			الأصول		
<u>رأس المال</u>			<u>الأصول الثابتة</u>		
رأس المال أول المدة	xxx		الأراضي		xxx
- المسحوبات	(xxx)		المباني	(xxx)	
+ صافي الربح	xxx		اندثار مباني متراكم	(xxx)	
- صافي الخسارة	(xxx)		القيمة الدفترية للمباني		xxx
			مكائن	xxx	
رأس المال في نهاية المدة		xxx	اندثار مكائن متراكم	(xxx)	
<u>الخصوم طويلة الأجل</u>			القيمة الدفترية للمكائن		xxx
قروض طويلة الأجل	xxx		أجهزة	xxx	
دين طويل الأجل	xxx		اندثار أجهزة متراكم	(xxx)	
			القيمة الدفترية للأجهزة		xxx
إجمالي الخصوم الطويلة		xxx	آلات	xxx	?
<u>الخصوم المتداولة</u>			اندثار آلات متراكم	(xxx)	
الدائنون	xxx		القيمة الدفترية للآلات		xxx
أوراق دفع	xxx		المعدات	xxx	
قروض قصيرة الأجل	xxx		اندثار معدات متراكم	(xxx)	
			القيمة الدفترية للمعدات		xxx
إجمالي الخصوم المتداولة		xxx	سيارات	xxx	
			اندثار سيارات متراكم	(xxx)	
			القيمة الدفترية للسيارات		xxx
			<u>إجمالي الأصول الثابتة</u>		xxx
			<u>استثمارات طويلة الأجل</u>		
			الأسهم	xxx	
			مخصص هبوط أسعار الأسهم	(xxx)	

		الأسهم بالقيمة السوقية	xxx	
		السندات	xxx	
		مخصص هبوط أسعار السندات	(xxx)	
		السندات بالقيمة السوقية		xxx
		إجمالي الاستثمارات طويلة الأجل		xxx
		<u>الاستثمارات قصيرة الأجل</u>		
		الأسهم	xxx	
		مخصص هبوط أسعار السندات	(xxx)	
		السندات بالقيمة السوقية		xxx
		إجمالي الاستثمارات قصيرة الأجل		xxx
		<u>الأصول المتداولة</u>		
		مخزون مواد أولية أول الفترة	xxx	
		بضاعة تحت الصنع	xxx	
		بضاعة تامة الصنع	xxx	
		المدينون	xxx	
		أوراق قبض	xxx	
		النقدية	xxx	
		إجمالي الأصول المتداولة		xxx
إجمالي رأس المال والخصوم	xxx	إجمالي الأصول		xxx

أما كشف الدخل والتغيرات في حقوق الملكية فيراجع موضوع الحسابات الختامية في الشركات التجارية إذ يتم إعداد هذه الكشوف بنفس الطريقة مع الأخذ بنظر الاعتبار طبيعة نشاط تلك الشركات.

تمرين // فيما يأتي الأرصدة المستخرجة من دفاتر شركة البصرة الصناعية في: 31/12/2025

20,000	مواد أولية أول المدة
60,000	مشتريات مواد أولية
3,000	مردودات مشتريات مواد أولية
12,000	مواد أولية آخر المدة
25,000	أجور مباشرة
3,000	مواد غير مباشرة
5,000	أجور غير مباشرة
4,000	إيجار المصنع
3,000	كهرباء وماء المصنع
2,000	اندثار مكائن المصنع
8,000	بضاعة تحت التشغيل أول المدة
10,000	بضاعة تحت التشغيل آخر المدة
18,000	بضاعة تامة الصنع أول المدة
20,000	بضاعة تامة الصنع آخر المدة
150,000	المبيعات
5,000	مردودات المبيعات

3,000	نقل للخارج
4,000	عمولة وكلاء البيع
2,000	دعاية وإعلان
4,000	إيجار مباني الإدارة
6,000	رواتب الإدارة
1,000	قرطاسية ومطبوعات
2,000	ماء وكهرباء وهاتف الإدارة
3,000	فوائد القروض
1,000	فوائد الرهون
2,000	إيراد عقار
1,000	عمولة مكتسبة
156,000	رأس المال أول المدة
9,000	المسحوبات
20,000	قروض طويلة الأجل
10,000	رهون طويلة الأجل
8,000	الدائنون
5,000	أوراق دفع
4,000	قروض قصيرة الأجل
30,000	الأراضي
50,000	المباني
10,000	اندثار مباني متراكم
45,000	المكائن
10,000	اندثار مكائن متراكم
10,000	الأثاث
2,000	اندثار أثاث متراكم
20,000	السيارات
5,000	اندثار سيارات متراكم
10,000	استثمارات طويلة الأجل
18,000	المدينون
7,000	أوراق قبض
8,000	النقدية

للعلم ان كلفة البضاعة المباعة : 105,000 و ان مجمل الربح 42000

المطلوب:

- إعداد حساب الأرباح والخسائر.
- إعداد الميزانية العمومية.

حساب الأرباح و الخسائر كما في 12/31

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
42,000	مردودات مشتريات مواد أولية	3,000	نقل للخارج
2,000	إيراد عقار	4,000	عمولة وكلام البيع
1,000	عمولة مكتسبة	2,000	دعاية وإعلان
		4,000	إيجار مباني الإدارة
		6,000	رواتب الإدارة
		1,000	قرطاسية ومطبوعات
		2,000	ماء وكهرباء وهاتف الإدارة
		3,000	فوائد القروض
		1,000	فوائد الرهون
		19,000	رأس المال (صافي الربح)
130,000	المجموع	45,000	المجموع

صافي الربح 19,000 = دينار

رابعاً: الميزانية العمومية

المبلغ	حقوق الملكية والخصوم	المبلغ	الأصول
156,000	رأس المال أول المدة	30,000	الأراضي
19,000	+ صافي الربح	50,000	المباني
(9,000)	(-) المسحوبات	(10,000)	(-) اندثار مباني متراكم
166,000	رأس المال في نهاية المدة	40,000	القيمة الدفترية للمباني
20,000	قروض طويلة الأجل	45,000	المخازن
10,000	رهون طويلة الأجل	(10,000)	(-) اندثار مخازن متراكم
30,000	إجمالي الخصوم الطويلة	35,000	القيمة الدفترية للمخازن
8,000	الدائنون	10,000	الأثاث
5,000	أوراق دفع	(2,000)	(-) اندثار أثاث متراكم
4,000	قروض قصيرة الأجل	8,000	القيمة الدفترية للأثاث
17,000	إجمالي الخصوم المتداولة	20,000	السيارات
47,000	إجمالي الخصوم	(5,000)	(-) اندثار سيارات متراكم
		15,000	القيمة الدفترية للسيارات
		128,000	إجمالي الأصول الثابتة
		10,000	استثمارات طويلة الأجل
		12,000	مواد أولية آخر المدة
		10,000	بضاعة تحت التشغيل
		20,000	بضاعة تامة الصنع
		18,000	المدينون
		7,000	أوراق قبض
		8,000	النقدية
		75,000	إجمالي الأصول المتداولة
213,000	إجمالي حقوق الملكية والخصوم	213,000	إجمالي الأصول

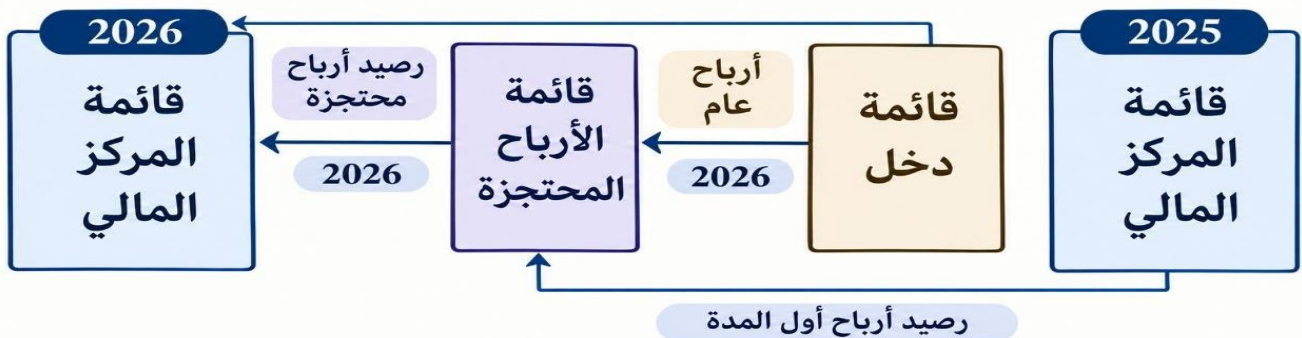
❖ قائمة الأرباح المحتجزة

قائمة الأرباح المحتجزة هي إحدى القوائم المالية التي تعد في نهاية السنة المالية بهدف إظهار التغيرات التي طرأت في رصيد الأرباح المحتجزة خلال السنة، وتمثل الأرباح المحتجزة جزءاً من حقوق الملكية. كما تعتبر هذه القائمة بمثابة حلقة وصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي. إذ إن رصيد الأرباح المحتجزة يضاف في نهاية المدة إلى حقوق الملكية بالميزانية وتبين العلاقة بين أرباح السنة والتوزيعات والاحتياطات والتعديلات المتعلقة بالأخطاء المحاسبية السابقة. ويتم إعداد هذه القائمة وفق المعادلة:

المعادلة

رصيد الأرباح المحتجزة في نهاية السنة = رصيد الأرباح المحتجزة في بداية السنة (+ / -)
أرباح أو خسارة السنة - توزيعات الأرباح والاحتياطات المحددة من قبل الشركة (+ / -)
تعديلات أرباح السنوات السابقة بسبب أخطاء محاسبية.

وعند تحليل الصيغة السابقة تتضح لنا العلاقة بين قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة وقائمة المركز المالي، حيث أن رصيد الأرباح في أول المدة الذي يظهر في قائمة الأرباح المحتجزة هو رصيد الأرباح في آخر المدة الذي يظهر في قائمة المركز المالي للسنة السابقة، وصافي أرباح أو (صافي الخسارة) السنة الجارية الذي يظهر في قائمة الأرباح المحتجزة هو الرصيد النهائي للقائمة الدخل، وأخيراً رصيد قائمة الأرباح المحتجزة يظهر في قائمة المركز المالي مضافاً إلى حقوق الملكية، مما تقدم تتضح العلاقة بين القوائم المالية السابقة وقائمة الأرباح المحتجزة باعتبارها حلقة وصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ويمكن تصوير هذه العلاقة بموجب الشكل التالي:



وعليه فإن قائمة الأرباح المحتجزة تكشف عما يلي :

- الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة، حيث تبين التعديلات التي أدخلت لتصحيح الأخطاء المحاسبية التي حدثت في الأعوام السابقة .
- مصادر الزيادة أو النقص خلال السنة :صافي الدخل، التوزيعات والتسويات أو تعديلات السنوات السابقة الناتجة عن أخطاء محاسبية.
- رصيد الأرباح المحتجزة في نهاية السنة، والذي يظهر في الميزانية مضافاً إلى حقوق الملكية ، أي يبين صورة أرباح و مسحوبات مدفوعة لأصحاب حقوق الملكية خلال العام الجاري .

- تظهر قائمة الأرباح المحتجزة سياسة الشركة في مسألة توزيع الأرباح.
- تتم المحاسبة عن بنود الربح أو الخسارة المرتبطة بتصحيح الأخطاء في القوائم المالية لفترة سابقة كتعديلات فترة سابقة، وتستبعد من تحديد صافي دخل الفترة الحالية. وتضاف أو تستبعد تعديلات الفترات السابقة من رصيد الأرباح المحتجزة في بداية الفترة.
- يزيد صافي الدخل من الأرباح المحتجزة، ويؤدي صافي الخسارة إلى انخفاض الأرباح المحتجزة، كما يؤدي أيضا توزيع الأرباح لنقصان الأرباح المحتجزة ، الا ان التغيرات في المبادئ المحاسبية (بشكل عام) وتسويات الفترة السابقة قد تؤدي إلى زيادة أو نقصان في الأرباح المحتجزة .

تمرين // فيما يلي الأرصدة المستخرجة من سجلات شركة البصرة في 31/12 /2025 (المبالغ بالآلاف الدنانير

1- رصيد الأرباح المحتجزة في 2025/12/31 (1400) دينار. 2- أرباح العام الحالي (600) دينار. 3- تعتمد الشركة توزيعات أرباح بنسبة 40%. 4- تعتمد الشركة نسبة 10% كاحتياطي توسعات من الأرباح. 5- تعتمد الشركة نسبة 5% كاحتياطي الزامي من الأرباح. 6- تبين ان هنالك فروقات بسبب الأخطاء في احتساب الاندثار بالزيادة 18000 دينار. 7- تبين ان هنالك فروقات بسبب الأخطاء في احتساب المخزون بالنقصان 14000 دينار. المطلوب: إعداد قائمة الأرباح المحتجزة عن السنة المنتهية في 2025/12/31. الحل:		
قائمة الأرباح المحتجزة عن السنة المنتهية في 2025/12/31		
البيان	دينار	دينار
رصيد الأرباح المحتجزة للعام السابق		1400000
تضاف: أرباح العام الحالي	600000	
تطرح: توزيعات أرباح (240000=40%×600000)	(240000)	
بطرح: احتياطي توسعات (60000=10%×600000)	(60000)	
يطرح: احتياطي الزامي (30000=5%×600000)	(30000)	
		270000

1670000	تضاف: فروقات بسبب احتساب الاندثار بالزيادة
18000	تطرح: فروقات بسبب تقييم المخزون بالنقصان
(14000)	
1674000	رصيد الأرباح المحتجزة في 2025/12/31

تمرين //

فيما يأتي التغييرات في كافة ارصدة حسابات شركة النهرين خلال العام الحالي باستثناء الأرباح المحتجزة

الحسابات	زيادة (نقصان)	الحسابات	زيادة (نقصان)
دائنون	(51000)	نقدية	69000
سندات مستحقة الدفع	82000	مدينون بالصافي	45000
رأس المال/الاسهم	138000	مخزون	127000
		استثمارات	(47000)

المطلوب

المطلوب / احتساب صافي الدخل للسنة الحالية ، على افتراض انه لا توجد اية معالجات قيدية مؤثرة على احتساب الارباح المحتجزة عدا صافي الدخل والاعلان عن توزيعات الارباح البالغة 24000 دينار والتي تم دفعها في السنة الحالية موضحاً عملية الاحتساب .

الحل:

✧ التغيرات في الاصول - التغيرات في الالتزامات = التغيرات في حقوق الملكية

* التغيرات في الاصول = زيادة النقدية + زيادة المدينون + زيادة المخزون - نقصان الاستثمارات

✧ التغيرات في الاصول = $47000 - 127000 + 45000 + 69000 = 194000$ زيادة في الاصول

✧ التغيرات في الالتزامات = زيادة السندات المستحقة - نقصان الدائنون

التغيرات في الالتزامات = $82000 - 51000 = 31000$ زيادة في الالتزامات

*** التغيرات في حقوق الملكية = $31000 - 194000 = 163000$ زيادة في حقوق الملكية

✧ حق الملكية ١/١ + صافي الدخل - توزيعات الارباح + زيادة رأس المال خلال المدة = حق الملكية ١٢/٣١

✧ صافي الدخل = (حق الملكية ١/١ - حق الملكية ١/١) + توزيعات الارباح النقدية - زيادة رأس المال خلال المدة

✧ صافي الدخل = $163000 + 24000 - 138000 = 49000$ صافي الدخل

كشف التدفقات النقدية و طرق اعدادها

اولا : مفهوم قائمة التدفقات النقدية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات عن قدرة الشركة على توليد النقد وحاجتها الى التدفقات النقدية ومصادر النقد واستعمالاتها خلال فترة زمنية معينة هي فترة اعداد قائمة الدخل نفسها , فهي تقوم على اساس تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في الشركة على وفق الاساس النقدي وخلال الفترة المالية عن طريق تقسيم هذه التدفقات الى انواع ثلاثة هي:

- 1- التدفقات النقدية عن العمليات التشغيلية : تمثل التدفقات النقدية الخارجة والداخلية للوحدة الاقتصادية نتيجة ممارسة النشاط الطبيعي لها.
- 2- التدفقات النقدية عن العمليات الاستثمارية: تمثل التدفقات النقدية الخارجة والداخلية للوحدة الاقتصادية نتيجة العمليات الاستثمارية كامتلاك الاصول غير المتداولة او التخلص منها.
- 3- التدفقات النقدية عن العمليات التمويلية : تمثل التدفقات النقدية الخارجة والداخلية للوحدة الاقتصادية نتيجة العمليات التمويلية , وتشتمل على جميع العمليات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية راس المال وعمليات الاقتراض.

تفصح قائمة التدفقات النقدية عن المعلومات الآتية:

- 1- الاثر النقدي لعمليات الشركة خلال الفترة المالية.
- 2- عمليات الاستثمار.
- 3- التعاملات المالية للوحدة الاقتصادية
- 4- صافي الزيادة / النقص في النقدية خلال الفترة المالية
- 5- كمية النقد نهاية الفترة المالية

فالإفصاح عن مصادر الاموال واستعمالاتها والتغيرات الحاصلة على النقدية تفيد جهات عدة كالمستثمرين والدائنين , وكل من يحتاج الى معرفة ماحصل لاكثر المصادر سيولة في الشركة (النقد) فهو يوفر اجابات عن اسئلة كثيرة اهمها:

- 1- من اين جاء النقد خلال الفترة المالية ؟
- 2- ماهي استعمالات النقد خلال الفترة المالية ؟
- 3- ماهي التغيرات في رصيد النقدية خلال الفترة المالية ؟

ثانيا : اهمية قائمة التدفقات النقدية

تأتي اهمية قائمة التدفقات النقدية في توفير المعلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية خلال فترة مالية معينة , هي فترة قائمة الدخل نفسها , كما انها تساهم في تحقيق اغراض عدة اهمها:

- 1- بيان طبيعية الاثر النقدي لعمليات الشركة خلال الفترة المالية من حيث كونه تدفقا "نقديا" داخلا "ام تدفقا "نقدا" خارجا"
- 2- تقسيم التدفقات النقدية على وفق نشاطات الشركة يساعد على تحديد الاثر النقدي لكل نشاط من الانشطة التي تمارسها الوحدة

- 3- يساعد المستثمرين والادارة على التعرف على نقاط القوة والضعف من حيث قدرة الشركة على توليد النقد الذي سيستعمل في تسديد التزامات الشركة وتمويل توسعتها المستقبلية وتوزيعات الارباح.
- 4- يوفر معلومات على وفق الاساس النقدي عن كل من الانشطة التشغيلية والانشطة الاستثمارية والانشطة التمويلية.

فضلا عن نقاط الاهمية السابقة , تحقق قائمة التدفقات النقدية العديد من المنافع لمستعملها , منها:

- 1- توفر عند استعمالها مع غيرها من القوائم المالية معلومات تساعد في تقييم التغيرات في صافي اصول الشركة , هيكلها المالي وقدرتها على التأثير في مبالغ وتوقيتات التدفقات النقدية لغرض التكيف مع الظروف والفرص المتغيرة.
- 2- معلومات قائمة التدفقات النقدية مفيدة في تقييم قدرة الشركة على توليد النقد , وتساعد في تطوير نماذج تقييم ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لشركات مختلفة.
- 3- تعزز امكانية المقارنة بين تقارير الاداء التشغيلي لشركات مختلفة لانها تزيل اثر استعمال المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس المعاملات والاحداث.
- 4- تساعد في تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة مع الاخذ بعين الاعتبار مدى الاستجابة للتغيرات في الظروف المحيطة . فضلا عن التحقق من دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية المستقبلية والتحقق من العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي وتأثيرها على التغير في الاسعار.

ثالثا : عناصر قائمة التدفقات النقدية

تتكون قائمة التدفقات النقدية من ثلاثة اقسام رئيسية هي :

- 1- التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية : وهي التدفقات الناتجة عن الانشطة الرئيسية التي تمارسها الشركة وتتضمن نتيجة النشاط مع الاخذ بنظر الاعتبار التغيرات الحاصلة في الاصول المتداولة) عدا النقدية ومكافئاتها(والالتزامات المتداولة, مع الاخذ بنظر الاعتبار ايضا المصاريف غير النقدية كالاندثار والاطفاء والخسائر والارباح والمكاسب.
- 2- التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية : وتمثل التدفقات النقدية عن عمليات الاستثمار في بيع وشراء الاصول طويلة الاجل وتتضمن:
 - التدفقات النقدية الداخلة من العمليات الاستثمارية وتنتج عن:
 - المقبوضات النقدية من بيع الاصول غير المتداولة بما في ذلك الاصول غير الملموسة والاستثمارات المالية.
 - التدفقات النقدية الخارجة من العمليات الاستثمارية وتنتج عن:
 - المدفوعات النقدية لشراء الاصول غير المتداولة بما في ذلك الاصول غير الملموسة والاستثمارات المالية.
- 3- التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية : وتمثل التدفقات النقدية المتعلقة بالحصول على الاموال من الملاك او المقرضين وتسديدها لهم وتتضمن:

• التدفقات النقدية الداخلة من العمليات التمويلية وتنتج عن:

المتحصلات النقدية عن اصدار اسهم جديدة او زيادة راس المال , وهو مايمثل حقوق المالكين؛ والمتحصلات النقدية عن اصدار سندات والحصول على القروض طويلة الاجل

• التدفقات النقدية الخارجة من العمليات التمويلية وتنتج عن:

المدفوعات النقدية عن توزيعات الارباح للملاك , والمدفوعات النقدية "تسديدا" للسندات والقروض طويلة الاجل وفوائدها.

الا ان الشركات لا تعرض ضمن قائمة التدفقات النقدية عمليات تمويل واستثمار مهمة كونها لا تحدث نقدا ولا تؤثر في النقد اذ يجري الافصاح عنها في جداول منفصلة ضمن القوائم المالية ايفاء "لمتطلبات الافصاح الكامل , ومن هذه العمليات غير النقدية الاتي:

- 1- تسديد قيمة شراء اصول عن طريق اصدار اسهم اعتيادية
- 2- تحويل القروض الى اسهم عادية
- 3- تحويل المدينون او اوراق القبض بشكل مباشر كتسديد شراء أصول
- 4- استبدال اصول المصنع باصول اخرى على وفق اي طريقة من طرق الاستبدال التي لايقابلها تسديد او استلام نقدية

رابعا : اعداد قائمة التدفقات النقدية

لاتحدد معايير المحاسبة الدولية ولا معايير اعداد التقارير المالية عنصرا من عناصر القوائم المالية يخص قائمة التدفقات النقدية , وانما تستقى بياناتها من القوائم المالية الاخرى , اذ تعد قائمة التدفقات النقدية من مصادر ثلاث هي:

- 1- الميزانيات المقارنة : توفر معلومات عن مقدار التغيرات الحاصلة في عناصرها (الاصول , والالتزامات وحقوق الملكية) من بداية الفترة الى نهايتها.
- 2- قائمة الدخل عن الفترة : توفر معلومات عن مقدار النقدية الذي المتحصلة من او المنفقة على العمليات خلال الفترة المالية
- 3- بيانات عن صفقات منتقاة من سجل الاستاذ العام : توفر معلومات عن كيفية الحصول على النقدية واستعمالاتها خلال الفترة المالية , ومن امثلة هذه الصفقات توزيعات الارباح.

خامسا : خطوات اعداد قائمة التدفقات النقدية

- 1- استخراج التغير في النقدية Δ النقدية = رصيد اخر المدة - رصيد اول المدة
- 2- استخراج صافي التدفقات النقدية التشغيلية : ويتم استخراجه وفقا للطريقة غير المباشرة التي نصت عليها المعايير من خلال الاتي:

صافي الدخل	
xxx	يضاف النقصان في الموجودات المتداولة (عدا النقدية)
xxx	يطرح الزيادة في الموجودات المتداولة
(xxx)	يطرح النقصان في المطلوبات القصيرة
(xxx)	يضاف الزيادة في المطلوبات القصيرة
xxx	يضاف الاندثارات, ديون معدومة , خسائر البيع
xxx	يطرح مكاسب بيع الموجودات الثابتة
(xxx)	
xxxxxx	صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية

3- استخراج صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :

تدفقات داخلية :	
مبلغ مستلم عن بيع موجودات ثابتة او استثمارات طويلة	xxx
تدفقات خارجية :	
شراء موجودات ثابتة	(xxx)
شراء استثمارات طويلة نقداً	(xxx)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	xxxxxx

4- استخراج صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

تدفقات داخلية:	
زيادة رأس المال	xxx
إصدار أسهم جديدة	xxx
إصدار سندات طويلة	xxx
الحصول على قرض	xxx
تدفقات خارجية:	
توزيعات أرباح نقدية	(xxx)
سداد القروض أو الدسندات وفوائدها	(xxx)
إعادة شراء أسهم مصدرة مسبقاً	(xxx)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	xxxxxx

- بعد ان يتم استخراج الخطوات السابقة يتم التوصل الى صافي الزيادة (النقص) بالنقدية

من خلال جمع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في الخطوة الثانية وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية في الخطوة الثالثة وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في الخطوة الرابعة

قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المنتهية في 12/31 / الطريقة غير المباشرة		
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
	xxx	صافي الحخل
	xxx	يضاف النقصان في الموجودات المتداولة (عدا النقدية)
	(xxx)	ب طرح الزيادة في الموجودات المتداولة
	(xxx)	ب طرح النقصان في المطلوبات القصيرة
	xxx	يضاف الزيادة في المطلوبات القصيرة
	xxx	يضاف الانقذارات، الاطفاء ، ديون معدومة ، خسائر البيع
	(xxx)	ب طرح مكاسب بيع الموجودات الثابتة
Xxxxxxx		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
		تدفعات داخلية :
	xxxx	مبلغ مستلم عن بيع موجودات ثابتة او استثمارات طويلة
		تدفعات خارجة :
	(xxx)	شراء موجودات ثابتة
	(xxx)	شراء استثمارات طويلة نقداً"
xxxxx		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
		تدفعات داخلية :
	Xxx	زيادة رأس المال
	Xxx	اصدار اسهم جديدة
	Xxx	اصدار سندات طويلة
	Xxx	الحصول على قرض
		تدفعات خارجة :
	(xxx)	توزيعات ارباح نقدية
	(xxx)	سداد القروض او السندات وفوائدها
	(xxx)	اعادة شراء اسهم مصدرة مسبقاً "
xxxxx		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
Xxxxxxx		صافي الزيادة (النقص) في النقدية

تمرين / توفرت لديك المعلومات التالية عن احدى الشركات وكما يلي:

العناصر	عام 2007	عام 2008
نقدية	18000	22000
مدينون	15000	14000
مخزون	8000	10000
مصاريف مدفوعة مقدما	2000	1000
اراضي	30000	38000
سيارات	15000	18000
مخصص اندثار متراكم	10000	12000
مج الموجودات	78000	91000
دائنون	10000	6500
مصاريف مستحقة	3000	3500
اسهم عادية	50000	58000
ارباح محتجزة	15000	23000
مج المطلوبات وحق الملكية	78000	91000

والآتي كشف الدخل عن السنة المنتهية في 2008/12/31:

المبيعات	100000
كلفة البضاعة المباعة	(60000)
مجم الربح	40000
مصاريف تشغيلية	(25000)
صافي الربح	15000
معلومات اضافية :	

- ١- شراء قطعة ارض عن طريق اصدار اسهم عادية بلغت 8000 دينار
- ٢- شراء سيارة بمبلغ ١١٠٠٠ دينار نقدا خلال السنة .
- ٣- بيع سيارة كلفتها 8000 دينار ومخصص اندثارها المتراكم 5000 دينار لغاية تاريخ البيع تم بيعها بمبلغ 2000 دينار
- ٤- يبلغ الاندثار السنوي للسيارات ٧٠٠٠ دينار.
- ٥- دفع مقسوم ارباح نقدي 7000 دينار

المطلوب / اعداد قائمة التدفقات النقدية

الحل //

اولا : Δ النقدية = 18000-22000 = 4000 زيادة في النقدية

ثانيا : استخراج صافي التدفق النقدي التشغيلي:

صافي الدخل	15000
+ نقصان المدينون	1000
- زيادة المخزون	(2000)
+ نقصان م. مدفوعة مقدما	1000
+ الاندثار	*7000
- نقصان الدائنون	(3500)
+ زيادة مصاريف مستحقة	500
خسائر بيع السيارة	**1000

صافي التدفق النقدي التشغيلي 2000

ثالثا : استخراج صافي التدفق النقدي الاستثماري:

تدفقات داخلية:

بيع سيارة 2000

تدفقات خارجية:

شراء سيارة (11000)

صافي التدفق النقدي الاستثماري (9000)

رابعا : استخراج صافي التدفق النقدي التمويلي:

تدفقات داخلية: صفر

تدفقات خارجية:

توزيعات ارباح نقدية (7000)

صافي التدفق النقدي التمويلي (7000)

لذا Δ النقدية = 7000-9000-20000

= 4000 زيادة في النقدية

وان اداء الشركة كان " جيدا " لان صافي تدفقاتها النقدية التشغيلية موجبة

*** ح/ سيارات				* ح/ مخصص اندثار متراكم سيارات			
8000	كلفة المباع	15000	رصيد ١/١	5000	مخصص مباع	1000	رصيد ١/١
15000	رصيد مرحل	11000	شراء	7000	رصيد 12/31	12000	اندثار سنوي
26000		26000		17000		17000	

** سعر البيع - القيمة الدفترية للموجود الثابت المباع = مكاسب (خسائر) البيع

2000 - (5000-8000) = (1000) خسائر البيع

****لن يظهر شراء اراضي ضمن التدفقات الخارجة للنشاط الاستثماري لانه تم من خلال اصدار اسهم , كما لن يظهر اصدار اسهم ضمن التدفقات الداخلة للنشاط التمويلي لانه تم شراء ارض بمبلغ الاصدار.

تمرين/ توفرت لديك المعلومات التالية عن إحدى الشركات وكما يلي:

العناصر	عام 2007	عام 2008
نقدية	12500	2500
مدينون	37500	7500
مخزون	100000	50000
موجودات ثابتة	480000	555000
مخصص اندثار متراكم	(60000)	(165000)
مج الموجودات	<u>570000</u>	<u>450000</u>
دائنون	15000	8000
إ.د. مستحقة	10000	2000
قرض برهن	145000	5000
أسهم عادية	200000	210000
أرباح محتجزة	200000	225000
مج المطلوبات و حقوق الملكية	<u>570000</u>	<u>450000</u>

معلومات إضافية:

- 1- شراء موجودات ثابتة قيمتها 75000 دينار نقداً.
 - 2- يتعلق قيد اليومية الذي تم اثباته في حساب الأرباح المحتجزة بصافي الدخل والذي بلغ 75000 دينار تم توزيع جزء منه كأرباح نقدية بلغت 50000 دينار.
 - 3- تم زيادة رأس المال من خلال طرح الأسهم للمساهمين بالقيمة الاسمية.
- المطلوب / توضيح أسباب نقصان النقدية من خلال أعداد كشف التدفق النقدي مع بيان مدى كفاءة أداء الشركة

الحل //

أولاً : Δ النقدية = 12500 - 2500 = (10000) نقصان في النقدية

ثانياً : استخراج صافي التدفق النقدي التشغيلي:

صافي الدخل	75000
+ نقصان المدينون	3000
+ نقصان المخزون	5000
+ الاندثار	10500
- نقصان الدائنون	(7000)
- نقصان إ.د. مستحقة	(8000)

صافي التدفق النقدي التشغيلي 245000

ثالثا : استخراج صافي التدفق النقدي الاستثماري :

تدفقات داخلية	
بيع موجود ثابتة	صفر
تدفقات خارجة	
شراء موجود ثابتة	(75000)

صافي التدفق النقدي الاستثماري (75000)

رابعا : استخراج صافي التدفق النقدي التمويلي :

تدفقات داخلية	
اصدار اسهم عادية	10000
تدفقات خارجة	
توزيعات ارباح نقدية	(50000)
سداد قرض برهن	(140000)

صافي التدفق النقدي التمويلي (180000)

لذا Δ النقدية = 24500 - 75000 - 180000

= (10000) نقصان النقدية

وان اداء الشركة كان " جيدا " لان صافي تدفقاتها النقدية التشغيلية موجبة

*صافي الدخل = ارباح محتجزة 12/31 - ارباح محتجزة + 12/31 توزيعات الارباح = 50000+200000-225000

= 75000 صافي الدخل

كشف مطابقة حساب البنك

يعكس الواقع العملي أهمية لجوء الوحدة الى وسيط يتم من خلاله استلام ودفع المبالغ وغالباً ما يتمثل ذلك الوسيط بالبنك حيث يستخدم الصكوك بدلاً من العملة الورقية او المعدنية ومن الضروري ان تكون هناك عملية تماثل بين حركة الحسابات المتعلقة باستلام المبالغ بصكوك (الايداعات) لدى البنك وسداد المبالغ بصكوك والتي يتم اثباتها في سجلات الوحدة مع ما ظهر من تلك المعاملات في سجلات المصرف والخاص بتلك المنشأة . الا ان واقع الحال يعكس اختلاف بين رصيد البنك بموجب سجلات الوحدة وبين رصيده الوارد بموجب كشف المطابقة من المصرف وتعدد اسباب هذا الاختلاف الى ما يلي :-

1- وجود عمليات ظهرت في سجلات الوحدة ولم تظهر في كشف المطابقة الوارد من المصرف والتي تتمثل :-

أ - تحرير الوحدة صكوك المستفيدين الا ان بعض المستفيدين لم يتقدموا الى المصرف لاستلام مستحقاتهم مما يعني انها ظهرت في السجلات ولم تظهر لدى المصرف وتعرف هذه الانواع من الصكوك بالموقوفة

ب - تقوم الوحدة بإيداع مبالغ لدى المصرف وقد لا تظهر جميع ايداعاتها في نفس يوم الايداع بل يظهر في اليوم التالي وتظهر المشكلة عندما تقع (عندما يكون اليوم التالي يمثل شهر جديد) مما يظهر اختلاف الرصيدين ويسمى هذا الفرق ب الايداعات بالطريق

ج - قد تنشأ هناك اخطاء وتسبب عنها اختلاف بين الرصيدين

د - صكوك مرفوضة :- ويقصد بها ان تستلم الوحدة صكوك من الغير وتقوم بأيداعها لدى البنك الا ان البنك عند محاولته لتحصيل تلك المبالغ لا يتمكن من ذلك . وتعزو اسباب عدم التحصيل الى (وجود اخطاء في الصكوك ، عدم كفاية رصيد محرر الصك)

2- وجود عمليات ظاهرة في الكشف ولم تظهر في السجلات والتي تتمثل ما يلي :-

أ - كمبيالة تم تحصيلها من البنك ولم يرسل الاشعار من قبل البنك للوحدة بعد

ب- سداد قيمة الكمبيالة (ورقة الدفع) وعمولتها من قبل المصرف وبتخوياً من الوحدة الا انه لم يرسل الاشعار بعد الوحدة

ج- عمولة المصرف واية مصاريف تترتب لصالح المصرف ولم يرسل الاشعار للوحدة بعد

د - سحب او ايداع مبلغ بالخطأ من سجلات الوحدة

هـ - اية اخطاء اخرى تحصل في الكشف

نتيجة الاختلاف بين الرصيدين والتي ذكرت اسبابها اعلاه فانه من الضروري اللجوء الى طريقة لمعالجة الاختلاف بين الرصيدين وهناك عدة طرق في هذا المجال منها :-

1- تعديل رصيد البنك بموجب السجلات للوصول الى الرصيد بموجب الكشف الوارد من البنك بموجب هذه الطريقة يتم الاعتماد على :

أ- الرصيد بموجب السجلات

ب- الأخذ بنظر الاعتبار كافة العمليات التي تظهر في السجلات فقط ويتم حذفها او الغائها (كافة الايداعات الظاهرة في السجلات فقط ستخفص والمدفوعات الظاهرة فقط بالسجلات يتم اضافتها)

ج- تظهر العمليات الظاهرة فقط في الكشف ولم تظهر في السجلات ومعاملتها بشكل اعتيادي

د- الوصول الى النتيجة النهائية وهي الرصيد بموجب الكشف

2- تعديل الرصيد بموجب الكشف الى الرصيد بموجب السجلات

أ- يتم الاعتماد على الرصيد بموجب الكشف

ب- عكس كافة العمليات الظاهرة فقط بالكشف ولم تظهر في السجلات

ج- تثبتت جميع العمليات التي ظهرت في السجلات فقط ولم تظهر في الكشف

د- الوصول الى النتيجة النهائية وهي الرصيد بموجب السجلات

3- تعديل الرصيد للوصول الى الرصيد الصحيح . تعتمد هذه الطريقة على الخطوات التالية

أ.

• تثبتت الرصيد بموجب السجلات

• الأخذ بنظر الاعتبار كافة العمليات التي ظهرت في الكشف فقط ولم تظهر في السجلات .

• الوصول الى الرصيد الصحيح

ب-

• تثبتت الرصيد بموجب الكشف

• الأخذ بنظر الاعتبار كافة العمليات التي ظهرت في السجلات فقط ولم تظهر في الكشف

• الوصول الى الرصيد الصحيح

ملاحظة :- من الضروري بموجب هذه الطريقة ان تكون النتيجة النهائية المتمثلة بالرصيد الصحيح متطابقة .

تعديل الرصيدين للوصول الى الرصيد الصحيح

xx	الرصيد بموجب الكشف	xx	الرصيد بموجب السجلات
xx	كافة العمليات التي لم تظهر في الكشف		كافة العمليات التي لم تظهر في السجلات
الرصيد الصحيح		الرصيد الصحيح	

تمرين// فيما يلي المعلومات المستخرجة من سجلات احدى الشركات وكما يلي :-

- 1- الرصيد البنك 31 / 12 / 2026 بمبلغ 23000,000
- 2- الرصيد الوارد بموجب كشف البنك في 31 / 12 / 2026 بمبلغ 22700,000
- 3- هناك عمولة للمصرف مقدارها 50000 دينار لم يرسل الاشعار الخاص بها للمنشأة بعد .
- 4- ايداعات لم تسجل في الكشف وارسلت للمصرف في 31 / 12 / 2026 مقدارها 6000,000
- 5- حصل البنك كمبيالة مقدارها 750,000 دينار واذاف قيمتها في حساب المنشأة الا انه لم يرسل الاشعار بذلك
- 6- هناك صكوك مسحوبة ولم يتقدم بها المستفيدين الى البنك لصرفها بلغت ما مجموعه 5000,000 دينار

المطلوب :- اعداد مذكرة تسوية حساب البنك بموجب

- 1) طريقة ائصال رصيد البنك بموجب السجلات الى الرصيد بموجب الكشف
 - 2) طريقة ائصال رصيد البنك بموجب الكشف الى الرصيد بموجب السجلات
 - 3) طريقة ائصال الرصيدين الى الرصيد الصحيح
- الحل :-

1- ائصال الرصيد بموجب السجلات الى الرصيد بموجب الكشف

الرصيد بموجب السجلات 23000,000

** عكس العمليات الظاهرة في السجلات فقط :

عكس ايداعات بالطريق (6000,000)

عكس صكوك موقوفة 5000,000

** تثبيت العمليات الظاهرة في الكشف فقط :

عمولة المصرف (50000)

تحصيل كمبيالة 750000

الرصيد بموجب الكشف 22700,000

2- ايصال الرصيد بموجب الكشف الى الرصيد بموجب السجلات

الرصيد بموجب الكشف 22700,000

** عكس العمليات الظاهرة في الكشف فقط

+ عكس عمولة المصرف 50000

- عكس كمبيالة محصلة (ا.ق) (750,000)

** تثبيت العمليات الظاهرة في السجلات فقط :

+ ايداعات بالطريق 6000,000

- صكوك موقوفة (5000,000)

الرصيد بموجب السجلات 23000,000

3) تعديل الرصدين للوصول الى الرصيد الصحيح

(٣) تعديل الرصدين للوصول الى الرصيد الصحيح			
22700000	الرصيد بموجب الكشف	23000,000	الرصيد بموجب السجلات
6000,000	إيداعات بالطريق	-	عمولة المصرف (50,000)
(5000,000)	بطرح: صكوك موقوفة	750,000	+ تحصيل كمبيالة
23700,000	الرصيد الصحيح	23700,000	الرصيد الصحيح
50,000 من ح / عمولة بنك		750,000 من ح / بنك	
50,000 الى ح / بنك		750,000 الى ح / بنك	

ملاحظة :-

دائماً " قيود التسوية تتعلق فقط بالعمليات التي تظهر مسبقاً" في السجلات مثل (عمولة وصرف ، اوراق دفع مسددة ، صكوك مرفوضة ، اخطاء حدثت في السجلات ، اوراق قبض محصلة) مع مراعاة انه في حالة اضافة المبلغ الى الرصيد بموجب السجلات فإن تلك المعاملة سيكون طرفها المدين حساب البنك وطرفها الدائن يتمثل بالحساب الذي ثبت كأنه يكون اوراق قبض محصلة اما

إذا كانت العملية الظاهرة مخصومة من الرصيد بموجب السجلات فإن القيد سيكون البنك فيه دائناً" وذلك الحساب في تلك العملية مدينا

تمرين // كان رصيد حساب المصرف في سجلات شركة النور التجارية في 2026/12/31 قد بلغ 353400 دينار في الوقت الذي اظهر الكشف المرسل من قبل المصرف في التاريخ ذاته رسيدا بمبلغ 467960 دينار وعند دراسة اسباب الاختلاف بين الرصدين اتضح ما يلي :

حصل المصرف ورقة قبض لصالح الشركة بلغت 80000 دينار ولم يصل اشعار للشركة بعد، كما استقطع المصرف عمولته البالغة 200 دينار، ولم يرد الاشعار للشركة بعد

اودعت الشركة في حسابها الجاري بتاريخ 2026 / 12 / 31 صكوك مقدارها 13800 دينار لم تظهر في كشف المصرف لتاريخ المذكور .

حرر محاسب الشركة صك بمبلغ 3600 دينار عن قائمة المدفوعات لأحد المجهزين الا انه سجله بالخطأ في سجلات الشركة بمبلغ 3960 دينار ، وقد تم سحب المبلغ الصحيح من المصرف .

رفض المصرف صك بمبلغ 1600 دينار ولذلك لوجد خطأ فيه وتم واعدته الى الشركة .

بلغت الصكوك المسحوبة من قبل الشركة ولم يتقدم اصحابها للمصرف ما قيمته 52800 دينار .

قام المصرف بسحب صك بالخطأ من رصيد من رصيد الشركة بمبلغ 3000 دينار .

المطلوب //

اعداد كشف مطابقة حساب البنك في 2026 / 12 / 31 للوصول الى الرصيد الصحيح الواجب اظهاره في القوائم من خلال تعديل الرصدين مع اعداد قيود التسوية .

الحل //

كشف مطابقة البنك لشركة النور في 2026/12/31

رصيد البنك بموجب الكشف	467960	رصيد البنك بموجب السجلات	353400
<u>يضاف:</u>		<u>يضاف:</u>	
إيداعات بالطرق	13800	أ. ق محصلة	80000
مسحوبات بالخطأ من قبل المصرف	3000	خطأ في التسجيل	360
	16800		80360
<u>يطرح:</u>		<u>يطرح:</u>	
صكوك موقوفة	52800	صك مرفوض	1600
	(52800)	مصاريف وعمولة البنك	200
			(1800)
الرصيد الصحيح	431960	الرصيد الصحيح	431960

قيود التسوية

ح البنك	80360
أ. ق محصلة	80000
ح قائمة المدفوعات (المجهزين)	360
ح المدينون (صكوك مرفوضة)	1600
م. عمولات البنك	200
ح البنك	1800

ملاحظات :-

في حالة وجود اخطاء حسابية في سجلات الشركة واثرت تلك الابخاء على حساب البنك بموجب السجلات فانه من الضروري مراعاة مايلي :

1- فيما اذا كان الخطأ يمثل خطأ في المقبوضات (مبالغ مستلمة) او خطأ في مبالغ مدفوعة او صك محرر اذ تختلف المعالجة المحاسبية استنادا" لذلك .

2- التميز فيما اذا كان الخطأ اقل مما يجب او اكثر مما يجب ، فهناك اربعة حالات تتمثل بما يلي :

أ- هناك خطأ بالمدفوعات وكان الخطأ اقل مما يجب سيترتب على ذلك ضرورة تنزيل المبلغ الفرق من الرصيد بموجب السجلات من اجل الوصول الى الرصيد الصحيح

ب- هناك خطأ بالمدفوعات وكان الخطأ اكثر مما يجب سيترتب على ذلك ضرورة اضافة المبلغ الفرق الى الرصيد بموجب السجلات من اجل الوصول الى الرصيد الصحيح

ت- هناك خطأ بالمقبوضات وكان الخطأ اقل مما يجب سيترتب على ذلك ضرورة اضافة المبلغ الفرق الى الرصيد بموجب السجلات من اجل الوصول الى الرصيد الصحيح

ث- هناك خطأ بالمقبوضات وكان الخطأ اكثر مما يجب سيترتب على ذلك ضرورة تنزيل المبلغ الفرق من الرصيد بموجب السجلات من اجل الوصول الى الرصيد الصحيح

المدينون

يعتبر المدينون عنصراً مهماً من عناصر الأصول المتداولة في الشركة، وتعني كلمة المدينون حقوق الشركة على الغير والتي من المتوقع تحصيلها نقداً. وينشأ حساب المدينون عن بيع بضاعة أو تقديم خدمات للغير على الحساب، ويتوقع تحصيل حسابات المدينين خلال مدة لا تزيد عن الفترة المالية إلا إذا حصلت مشكلة في تحصيلها لأسباب تتعلق بالمدين.

تعريف المدينين

يقصد بالمدينين هي المبالغ أو الديون التي تنشأ بذمة الغير لصالح الشركة نتيجة للتعاملات المالية والتجارية مع الآخرين خلال فترة نشاطها الاعتيادي. والمدينون هذه احد الحسابات الشخصية التي تكون بطبيعتها مدينة وتشكل احد عناصر الأصول المتداولة المهمة في الميزانية ويمكن تقسيم المدينين الى قسمين:-

المدينون التجاريون

وهي الحسابات التي تنشأ نتيجة لتعامل الشركة مع الآخرين من خلال ممارسة نشاطاتها التجارية الجارية (الاعتيادية) ويطلق على هذا النوع من المدينين تسمية (الزبائن أو العملاء).

المدينون غير التجاريين

وهي الحسابات التي تتعامل معهم الشركة بأنشطة غير اعتيادية مثل منح السلف والقروض للآخرين وبيع الأصول الثابتة، ويجب التمييز بين هذين النوعين من المدينين بشكل واضح.

طبيعة وإظهار المدينون في القوائم المالية

تتطلب عملية الإفصاح عن رصيد حساب المدينين (العملاء) وحساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في الميزانية في نهاية الفترة المالية إظهار رصيد حسابات مدينون (عملاء) في الميزانية ضمن الأصول المتداولة مطروحا منه حساب مخصص الديون المشكوك فيها (رصيد دائن) لتظهر القيمة المتوقعة التحصيل من حسابات الزبائن أو العملاء.

تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

هنالك ثلاث طرق رئيسية مقبولة لتقدير الديون المشكوك في تحصيلها للفترة المالية وهي:-

- 1-طريقة التقدير على أساس نسبة مئوية من المبيعات.
- 2-طريقة التقدير على أساس نسبة مئوية من (%) إجمالي المدينين في نهاية الفترة المالية.
- 3-طريقة التقدير على أساس العمر الزمني للديون.

1- طريقة تكوين مخصص الديون المشكوك فيها على أساس نسبة مئوية من المبيعات

إن التقديرات المبنية على أساس المبيعات عادة ما توضع كنسبة على صافي الإيراد من المبيعات أو (إيراد

المبيعات بعد خصم مردودات المبيعات وممسوحاتها وخصم المبيعات (وتحسب هذه النسبة على أساس إحصائيات المبيعات وكذلك الخسائر الناتجة عن الديون المعدومة الخاصة بالفترات المالية السابقة).

ومن الناحية النظرية المقبولة لاحتساب هذه النسبة يجب خصم خسائر الفترة المالية السابقة من الديون المعدومة على مبلغ إجمالي المبيعات الآجلة لتلك الفترة وليس على مبلغ إجمالي المبيعات النقدية والآجلة. أما من الناحية العملية فيتم احتساب مخصص الديون المشكوك فيها على أساس نسبة معينة من إجمالي المبيعات النقدية والآجلة بدلا من احتسابها على أساس إجمالي المبيعات الآجلة حصرا.

تمرين //

كأن رصيد إجمالي المبيعات الآجلة لمحلات البصرة في نهاية الفترة المالية في 31/12/2025 مبلغ (800000000) دينار. وبناء على خبرة المحاسب وبعد دراسة حساب العملاء تقرر اعتبار نسبة 3% من صافي المبيعات الآجلة نسبة معقولة لتقدير الديون المشكوك فيها.

المطلوب: احتساب مخصص الديون المشكوك فيها وتسجيلها في اليومية.

استنادا إلى هذه المعطيات يتم احتساب مخصص الديون المشكوك فيها كما يلي:-

التاريخ	البيان	دائن	مدين
12/31	من د/ الديون المشكوك في تحصيلها		240000
	الى د/ مخصص الديون المشكوك فيها	240000	
	عن اثبات الديون المشكوك فيها بنسبة (3%)		
	من د/ الدخل (د/أ.خ)		240000
	الى د/ الديون المشكوك فيها	240000	
	عن غلق الديون المشكوك فيها		

ويمكن من خلال الخبرة العملية احتساب نسبة مخصص الديون المشكوك فيها على أساس مبلغ إيراد صافي المبيعات أو على أساس صافي المبيعات الآجلة للفترة المالية. ولكن في الغالب تعتبر النسبة المستخدمة في محلات البيع بالتجزئة تتراوح عادة ما بين 1 — 2,5 % من إجمالي المبيعات الآجلة وهذه النسبة تختلف من شركة إلى أخرى وحسب ظروف كل شركة على حده.

2- طريقة تكوين مخصص الديون المشكوك فيها على أساس نسبة مئوية من رصيد إجمالي المدينين في نهاية الفترة المالية.

تحدد عادة هذه النسبة على ضوء الخبرة السابقة في الأحوال الاقتصادية السائدة وسياسة البيع الآجل التي تتبعها الشركات بالإضافة إلى خبرة مدير المبيعات في الشركات الكبيرة ونوعية الزبائن أو العملاء الذين تتعامل معهم الشركة.

3- تكوين مخصص الديون المشكوك فيها على أساس العمر الزمني للديون

تركز هذه الطريقة على تحليل ارصده حسابات الزبائن حسب تواريخ استحقاقها وذلك بتحليل حساب كل زبون على حده حسب حدود العمر الزمني للديون التي بذمته وبعد ذلك يتم تنظيم جدول يتضمن أسماء الزبائن وارصده

حساباتهم وفترات استحقاق تلك الديون التي بذمتهم، وبموجب هذا الجدول يتحدد مخصص الديون المشكوك فيها إما على أساس نسبة مئوية أو رقم معين من الديون التي تجاوزت تواريخ استحقاقها ولم يسدها الزبائن.

يتم العمل بموجب هذه الطريقة من خلال عمل كشف يتضمن جميع الديون التي بذمة الغير لصالح الشركة مبوبة على شكل جدول وحسب اعمار تلك الديون وبناء على تقديرات المحاسب والإدارة فالحقل الأول يتضمن الديون التي لم تستحق بعد والحقل الثاني يتضمن الديون التي استحققت ومضى عليها يوم واحد الى ثلاثون يوم والحقل الثالث يتضمن الديون التي مضى عليها واحد وثلاثون يوم الى ستون يوم والحقل الرابع يتضمن الديون التي مضى عليها واحد وستون يوم الى تسعون يوم والحقل الخامس يتضمن الديون التي مضى عليها واحد وتسعون يوم فاكثر وهكذا وإن ترتيب الجدول حسب هذه الفترات متروك لخبرة المحاسب والإدارة في تقدير فترات استحقاق الديون ويعاب على هذه الطريقة على إنها تكون غير عملية في حالة عدد كبير من الديون، ولنفترض مثلاً إن اجمالي الديون التي بذمة الغير لصالح الشركة بلغت (50) مليون دينار وقد قام المحاسب بتنظيم الجدول الآتي:

اسم العميل	ديون لم تستحق بعد	ديون مضي على استحقاقها (1-30) يوم	ديون مضي على استحقاقها (6-61) يوم	ديون مضي على استحقاقها (6-90) يوم	ديون مضي على استحقاقها (91 يوم فاكثر)
محمد		8000000			4000000
علي	400000				
يوسف				7000000	
اسماعيل			3000000		6000000
قاسم	2000000				
كامل				600000	
عزيز		500000			
عباس					500000
المجموع	6000000	1300000	3000000	13000000	15000000

ومن الجدول اعلاه يتضح إن احتمالية الحصول على الديون التي مضي على استحقاقها واحد وتسعون يوم فاكثر هي اقل من الديون التي مضي على استحقاقها واحد وستون الى تسعون وهكذا.

وبعد تنظيم الجدول يتم تحديد نسبة الديون المشكوك فيها بناء على الخبرة ولتكن مثلاً

$$\begin{aligned}
 & \text{- المبالغ التي لم تستحق} \quad 2\% \quad 2 \times 6000000 = 120000 \text{ دينار} \\
 & \text{- المبالغ التي مضي على استحقاقها (30-1) يوم} \quad 6\% \quad 6 \times 1300000 = 780000 \text{ دينار} \\
 & \text{- المبالغ التي مضي على استحقاقها (60-31) يوم} \quad 15\% \quad 15 \times 300000 = 450000 \text{ دينار} \\
 & \text{- المبالغ التي مضي على استحقاقها (90-61) يوم} \quad 30\% \quad 30 \times 1300000 = 3900000 \text{ دينار} \\
 & \text{- المبالغ التي مضي على استحقاقها (91 فاكثر) يوم} \quad 50\% \quad 50 \times 1500000 = 7500000 \text{ دينار} \\
 & \text{مجموع نسبة الديون المشكوك في تحصيلها} \quad 9240000 \text{ دينار}
 \end{aligned}$$

❖ معالجة تكوين حساب مخصص الديون المشكوك فيها

عندما يكون هنالك رصيد لحساب مخصص الديون المشكوك فيها في نهاية الفترة المالية ويراد عمل مخصص الديون المشكوك فيها التي يمكن أن تحصل في المستقبل نتيجة عمليات البيع الأجل للفترة المالية الحالية وهنا يمكن إن تحصل ثلاث حالات:

1. حالة وجود رصيد في حساب مخصص الديون المشكوك فيها اقل من مبلغ المخصص الجديد المطلوب تكوينه.

2. حالة وجود رصيد في حساب مخصص الديون المشكوك فيها اكبر من مبلغ المخصص الجديد المطلوب تكوينه.

3. حالة وجود رصيد في حساب مخصص الديون المشكوك فيها يعادل مبلغ المخصص الجديد المطلوب تكوينه.

ففي الحالة الأولى التي يكون فيها مخصص الديون المشكوك فيها اقل من مبلغ المخصص الجديد المطلوب تكوينه يسجل قيد في سجل اليومية لغرض زياد. مبلغ المخصص إلى المخصص الجديد ويكون على النحو التالي:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
12/31	من < /> الديون المشكوك في تحصيلها الى < /> مخصص الديون المشكوك فيها عن زيادة مخصص الديون المشكوك فيها زيادة رصيد مخصص الديون المشكوك فيها ليصبح بمبلغ..... من < /> الدخل (< /> أ.ع) الى < /> الديون المشكوك فيها عن غلق حساب الديون المشكوك بحساب الدخل (< /> أ.ع)	xxx xxx xxx	xxx xxx xxx

وفي الحالة الثانية فإنه يجب تخفيض رصيد المخصص بالفرق ما بين المخصص القديم والمخصص الجديد ويسجل على النحو التالي:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
12/31	من < /> مخصص الديون المشكوك فيها الى < /> تغطية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها عن تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها من < /> تغطية مخصص الديون المشكوك فيها الى < /> الدخل / أ.خ (< /> ب) عن غلق حساب الديون المشكوك فيها بحسب المدخل (< /> أ.خ)	xxx xxx	xxx xxx

تمرين //

ظهرت الأرصدة. التالية ضمن ميزان المراجعة لإحدى الشركات التجارية (المبالغ بالآلاف):-
مدينون (625)، ديون معدومة (200)، مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (60) فإذا علمت
أن ديناً قدره 250 قد اعدم في نهاية السنة المالية.

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة، ومن ثم ناقش الحل في ضوء الافتراضات المستقلة التالية:-

- عدم وجود رصيد مخصص للديون المشكوك في السنة السابقة ويراد عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها هذه السنة بنسبة 5% من رصيد المدينين.
- اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة في ميزان المراجعة كما هي ويراد عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بنسبة 10% من رصيد المدينين.
- اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة في ميزان المراجعة كما هي ويراد عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بنسبة 15% من رصيد المدينين.
- اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة في ميزان المراجعة كما هي ويراد عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بنسبة 18% من رصيد المدينين.

الحل:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
12/31	من د/ الدخل (د/ أ.خ) الى د/ الديون المعدومة عن غلق حساب الديون المعدومة بحساب الدخل (د/ أ.خ)	250000	250000
	من د/ الديون المعدومة الى د/ المدينون عن تخفيض المدينون بحساب الديون المعدومة	250000	250000
	من د/ الدخل (د/ أ.خ) الى د/ الديون المعدومة عن غلق الديون المعدومة بحساب الدخل (د/ أ.خ)	250000	250000

رصيد حساب المدينون = 250000 - 625000 = 375000 دينار في نهاية السنة .

أ- $375000 \times 5\% = 18750$ دينار رصيد حساب المخصص الجديد.
 ❖ $60000 - 18750 = 41250$ دينار المبلغ الذي يجب تخفيضه من حساب المخصص. ❖

التاريخ	البيان	دائن	مدين
12/31	من د/ مخصص الديون المشكوك فيها الى د/ تغطية مخصص الديون المشكوك فيها عن اثبات مخصص الديون المشكوك فيها	41250	41250
	من د/ تغطية مخصص الديون المشكوك فيها الى د/ الدخل (د/ أ.خ) عن غلق حساب الديون المشكوك فيها بحساب الدخل (د/ أ.خ)	41250	41250

ب- $375000 \times 10\% = 37500$ دينار المخصص الجديد

$60000 - 37500 = 22500$ دينار المبلغ الذي يتبقي تخفيضه من حساب المخصص.

التاريخ	البيان	دائن	مدين
12/31	من د/ مخصص الديون المشكوك فيها الى د/ تغطية مخصص الديون المشكوك فيها عن أثبات مخصص الديون المشكوك فيها	22500	22500
	من د/ تغطية مخصص الديون المشكوك فيها الى د/ الدخل (د/ أ.خ) عن غلق حساب الديون المشكوك فيها بحساب الدخل (د/ أ.خ)	22500	22500

ج- $375000 \times 15\% = 56250$ دينار المخصص الجديد.

$60000 - 56250 = 3750$ دينار المبلغ الذي ينبغي تخفيضه من حساب المخصص.

التاريخ	البيان	دائن	مدين
12/31	من د/ مخصص الديون المشكوك فيها الى د/ تغطية مخصص الديون المشكوك فيها عن اثبات مخصص الديون المشكوك فيها	3750	3750
	من د/ تغطية مخصص الديون المشكوك فيها الى د/ الدخل (د/ أ.خ) عن غلق حساب الديون المشكوك فيها بحساب الدخل (ح/ أ.خ)	3750	3750

د- $375000 \times 18\% = 67500$ دينار المخصص الجديد

$60000 - 67500 = 7500$ دينار المبلغ الذي ينبغي زيادته لحساب المخصص

التاريخ	البيان	دائن	مدين
12/31	من ح/ الديون المشكوك في تحصيلها الى د/ مخصص الديون المشكوك فيها عن زيادة مخصص الديون المشكوك فيها	7500	7500
	من د/ الدخل (ح/ أ.ع) (ح/ أ.خ) الى د/ الديون المشكوك فيها عن غلق حساب الديون المشكوك فيها بحساب الدخل (ح/ أ.خ)	7500	7500

❖ الديون المدومة

يقصد بالديون المدومة هي الديون التي تثبت للشركة عدم إمكانية تحصيلها من العملاء وذلك لأسباب عديدة منها:

- 1- إعلان إفلاس المدين وعدم توفر أموال كافية لسداد الديون التي بذمته أو سداد جزء منها والباقي يعتبر ديناً معدوماً.
- 2- توقف الأعمال التجارية للمدين بسبب إعلان إفلاسه.
- 3- وفاة الزبون أو العميل وعدم تركه الأموال الكافية لسداد ديونه.
- 4- اختفاء المدين (الزبون) أو سفره أو إنقطاع أخباره وعدم معرفة عنوانه.
- 5 - مطالبة المدين لفترة طويلة من الزمن والفشل في قيامه بسداد الديون.
- 6- تقادم الدين لفترة طويلة لا تقل عن خمس سنوات إذا كان الدين تجارياً ولم تطالب المدين بسداد ديونه خلال هذه الفترة.

• طرق إثبات الديون المدومة

هنالك طريقتان تستخدمان لإثبات الديون المدومة في الدفاتر:

1. طريقة التحميل المباشر
2. طريقة مخصص الديون المشكوك فيها

1- طريقة التحميل المباشر

عندما تباع الشركة بضاعة أو تقدم خدمة على الحساب لعميل ما يجري، يتم إثبات قيد اليومية يجعل فيه حساب العميل مدينا وحساب المبيعات دائناً، وإذا ما تبين بأن هذا المدين لن يستطيع سداد ما عليه من دين لأحد الأسباب السابقة وقرر إدارة الشركة اعتبار هذا الدين ديناً معدوماً أي خسارة ناجمة عن عدم استطاعة الشركة استرداد الدين يجعل حساب الديون المدومة مدينا وحساب العميل (المدين) دائناً بقيمة هذا الدين.

تمرين /

بتاريخ 15/10/2024 بيعت بضاعة ثمنها (250000) دينار إلى عدنان على الحساب وفي تاريخ 1/2/2025 تبين أن عدنان قد أعلن إفلاسه وإن الدين لا يمكن تحصيله بسبب الإفلاس واعتبر ديناً معدوماً المطلوب / تسجيل قيد اليومية بطريقة التحميل المباشر.

التاريخ	البيان	دائن	مدین
2025/2/1	من > الديون المدومة الى > المدينون (عدنان) عن إثبات الديون المدومة	250000	250000

2 طريقة تكوين مخصص الديون المشكوك فيها

ترى معظم الشركات إنه من الضروري مقابلة المصروفات بالإيرادات كلما أمكن ذلك وذلك عن طريق حصر جميع المصروفات التي تخص الفترة المالية سواء دفعت أو لم تدفع ومقابلتها مع جميع الإيرادات المتأتية في الفترة نفسها سواء قبضت أو لم تقبض وذلك لغرض تحديد صافي الدخل (د/ أ.خ) الحقيقي للشركة وفقا لأساس الاستحقاق لكل فترة مالية على حده، لذلك تفضل الشركات عمل تقدير للديون المشكوك في تحصيلها في المستقبل والتي تخص المبيعات الآجلة التي حصلت خلال الفترة المالية من أجل تحميل كل فترة مالية بالمصاريف التي تخصها. وبناء على ذلك فأن هذا الإجراء يهدف إلى تقدير مخصص للديون المشكوك فيها لمقابلة الخسارة المتوقعة في المستقبل نتيجة لعدم تحصيل بعض حسابات الزبائن (العملاء) وهذا ما يتماشى مع سياسة الحيطة والحذر. ولتكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها يتطلب من المحاسب أن يجري قيد تسوية في نهاية الفترة المالية وذلك لتحقيق غرضين أساسيين:-

1. الأخذ بنظر الاعتبار القيمة الصافية لحسابات العملاء المتوقع تحصيلها فعلا وإظهارها بصور. صحيحة في الميزانية.

2. اعتبار الخسارة المحتملة والمتوقعة نتيجة عدم تحصيل بعض الديون الناتجة عن عمليات البيع الآجل والخاصة بالفترة المالية المعنية منسجمة مع أساس الاستحقاق لأجل تحميل كل فترة مالية بما يخصها من المصروفات والخسائر.

تمرين /

ظهر رصيد حسابات الزبائن (العملاء) في إحدى الشركات بمبلغ (500000) دينار في نهاية السنة الأولى، وقد قدرت الديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ (20000) دينار.

المطلوب/ إثبات ذلك في سجلات الشركة، وقد ثبت أن مبلغ (15) ألف ينار اعتبر دينا معدوما يجري قيد تسوية على النحو التالي :-

مدین	دائن	البيان	التاريخ
20000	20000	من د/ الديون المشكوك فيها الى د/ مخصص الديون المشكوك فيها عن اثبات مخصص الديون المشكوك فيها	12/31
	20000	من د/ الدخل (د/ أ.خ) (د/ أ.خ) الى د/ الديون المشكوك فيها عن غلق الديون المشكوك فيها	
	15000	من د/ مخصص الديون المشكوك فيها الى د/ المدينون عن تخفيض المدينون للمدين المعدم	
15000			

ويمكن إجراء قيد محاسبي واحد وهو قفل مخصص الديون المشكوك فيها في حساب الدخل (د/ أ.خ)، وبإجراء القيد الأخير يمكن ملاحظة أن حساب مخصص الديون المشكوك فيها قد جعل دائنا بدلا من حساب الزبائن وذلك لسببين:-

1. عدم استطاعة الشركة تحديد أي من حسابات الزبائن أو العملاء في دفتر أستاذ الذمم المدينة سوف يعتبر دينا معدوما عندما يجري قيد التسوية.

2. بما أن عملية تكوين مخصص الديون المشكوك فيها عملية تقديرية فإنه من المفضل عدم تخفيض حسابات الزبائن بقيمة المخصص مباشرة .

❖ معالجة الديون المدومة ومعالجة الديون المدومة المحصلة في نفس سنة شطبها أو في السنة التالية

• معالجة الديون المدومة

تمرين /

باعت محلات السعادة بضاعة على الحساب في 3/1/2024 بمبلغ (8) مليون دينار وقد عملت مخصص للديون المشكوك فيها بمبلغ (80000) دينار وبذلك يجعل حساب المبيعات دائن بمبلغ (80000) دينار. وفي 10/2/2024 أعلن إفلاس أحد العملاء وقد اعتبر الدين البالغ (20) ألف دينار الذي بذمته ديناً مدوماً.

المطلوب/ إثبات الديون المدومة في سجلات محلات السعادة وفقاً لطريقة المخصص.

التاريخ	البيان	دائن	مدين
2024/2/10	من د/ الديون المشكوك في تحصيلها الى د/ مخصص الديون المشكوك فيها <u>عن اعدام دين سلام</u>	80000	80000
2024/12/31	من د/ الدخل (د/ أ.خ) الى د/ الديون المشكوك فيها <u>عن غلق الديون المشكوك فيها بحسب الدخل (د/ أ.خ)</u> من د/ مخصص الديون المشكوك فيها الى د/ المدينون <u>عن تخفيض المدينون</u>	80000 20000	80000 20000

يلاحظ أن المحاسب يجب أن يضع في سجل الأستاذ حسابات منها ما يخص حسابات العملاء ويكون رصيده مدين ويخفض هذا الحساب إما بالديون المدومة أو بمخصص الديون المشكوك في تحصيلها الذي يكون متغير من فترة مالية إلى أخرى.

وعند فتح حساب للديون المدومة في سجل الأستاذ تكون طبيعته مدين يقلل هذا الحساب في النهاية الفترة في حساب الدخل (د/ أ.خ) أو الأرباح والخسائر. ويمكن القول أن تقدير الديون المشكوك فيها في نهاية الفترة المالية يعتمد عادةً على أساس الخبرة السابقة والتكهنات وبعد إجراء دراسة مستفيضة لحساب العملاء.

معالجة الديون المدومة المحصلة

تقوم الشركة أحياناً باسترداد الديون المدومة في الفترة الحالية أو في فترات مالية لاحقة وفي هذه الحالة تجري معالجات محاسبية تعتمد على الطريقة التي اعتمدت في معالجة المخصص والديون المدومة، وهناك طريقتان يمكن استخدام أحدهما بخصوص استعادة الديون المدومة.

1- طريقة التحميل المباشر

إذا كانت الشركة تستخدم طريقة التحميل المباشر عند إعدام الديون فعندما تم إثبات الدين المدوم جعلنا حساب الديون المدومة مديناً وحساب المدينين دائناً وعند استلام المبلغ يعمل قيدين الأول يتم جعل حساب المدينين مديناً وحساب الديون المدومة دائناً ثم يجعل حساب النقدية مديناً وحساب المدينين دائناً في حالة استرداد الدين بنفس

السنة. أما في حالة إعدام الدين في فترات مالية سابقة فتسجل عملية استلام مبلغ الديون المعدومة بجعل حساب النقدية مديناً وحساب الأرباح المحتجزة دائناً أي بمثابة إيرادا للسنوات السابقة.

2- طريقة التحميل غير المباشر

وهي وجود مخصص للديون المشكوك في تحصيلها. تتم المعالجة وفق التمرين الآتي.

تمرين /

نفترض أن شركة معينة تستعمل طريقة مخصص الديون المشكوك فيها في حالة إعدام الديون وقد اعدم دين قيمته 250000 دينار على العميل (احمد) في 2024/1/5 م ولكن العميل (احمد) قام بتسديد كامل دينه في 20/4/2024

المطلوب/ إثبات هذه العمليات في اليومية بما في ذلك القد المتعلقة بالقيود المعدومة. عند اعدام دين احمد والبالغ 25000.

التاريخ	البيان	دائن	مدين
2024/1/5	من د/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى د/ العملاء (احمد)	250000	250000
	عن تخفيض المخصص بالديون المعدومة من د/ العملاء (احمد)	250000	250000
	الى د/ مخصص الديون المشكوك فيها عن إعادة مدينة احمد من د/ النقدية	250000	250000
	الى د/ العملاء (احمد) استلام دين احمد		

تطبق هذه الحالة لاسترداد الديون المعدومة في الفترة المالية التي اعدم فيها الدين وربما تتبع بعض الشركات أسلوب مختلف في معالجة الدين المعدم حيث يجعل حساب إجمالي العملاء (احمد) مدين وحساب الدين المعدومة المستردة دائناً وعندما يدفع العميل المبلغ يجعل د/ النقدية مدين و د/ إجمالي العملاء (احمد) دائن، أما إذا كان عملية استرداد الدين في السنة الحالية وإعدام الدين كان في سنة سابقة فتتم المعالجة من خلال جعل حساب النقدية مديناً وحساب الأرباح المحتجزة دائناً.

❖ معالجة الخصم المسموح به في نهاية الفترة المالية

تقوم بعض الشركات نتيجة تعاملها بالبيع الأجل بمنح عملائها بعض التسهيلات الائتمانية انطلاقاً من سياستها البيعية بغرض ترويج ومنافسة الشركات الأخرى وجذب أكبر عدد من الزبائن أو توسيع حصتها في السوق، وعادة ما تشمل هذه الإجراءات بمنح الخصومات الى الزبائن، وكما هو معروف في المحاسبة هنالك نوعان من الخصم الممنوح للزبائن هما:-

• الخصم التجاري

• الخصم النقدي (الخصم المسموح به)

إن الخصم التجاري لا يظهر في السجلات المحاسبية بل يتم التسجيل بالقيمة البيعة الصافية.

• الخصم النقدي

يسمى كذلك بالخصم المسموح أو خصم المبيعات وهو ذلك الخصم الذي يمنحه البائع الى المشتري أو الزبون وفق شروط معينة يتم من خلالها قيام العميل (الزبون) بسداد التزاماته خلال فترة معينة متفق عليها بين الطرفين، عند ذلك يمنح الزبون الخصم الذي جدول في عقد البيع وهذا الخصم عادةً ما يظهر في السجلات المحاسبية اي يظهر في السجلات المحاسبية بكل وضوح ويقفل في حساب الدخل (د / أ.خ) باعتباره خسارة يحمل على الفترة المالية، ونتيجة لكثرة التعاملات من قبل الشركة بالخصم المسموح به للأسباب التي ذكرت آنفاً فإن البعض منها يقوم بتكوين مخصص للخصم المسموح به وذلك تماشياً مع سياسة الحيلة والحذر وهذا المخصص يقفل كذلك في حساب الأرباح والخسائر أو الدخل (د / أ.خ) مثل ما يقفل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في الحساب نفسه.

ومن الجدير بالذكر إنه عندما يقدر مخصص للديون المشكوك فيها على أساس نسبة من رصيد إجمالي العملاء ويراد عمل مخصص للخصم المسموح به فإنه يجب إن المشكوك فيها من يحسب الخصم المسموح به أولاً ثم يتم احتساب مخصص الديون المبلغ الصافي .

تمرين /

ظهرت الأرصدة التالية في 31 / 12 / 2025 م بميزان مراجعة إحدى الشركات 1200000 دينار د / إجمالي العملاء.

30000 دينار د / مخصص الديون المشكوك فيها.

وقد تقرر احتساب بنسبة 2% من رصيد إجمالي العملاء كمخصص للخصم المسموح به. كما قدرت نسبة مخصص الديون المشكوك فيها 5% من إجمالي العملاء بعد احتساب مخصص الخصم المسموح به.

المطلوب/ إجراء قيود التسوية اللازمة لاحتساب و إثبات كلا من مخصص الخصم المسموح به ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها

//الحل

1-احتساب مخصص الخصم المسموح به.

$$24000 = 2\% \times 1200000 \text{ دينار}$$

2-إيجاد المبلغ الذي يحتسب على أساسه مخصص الديون المشكوك فيها هو يحتسب كما يلي:-

$$1176000 = 1200000 - 24000 \text{ دينار المبلغ الصافي.}$$

3-احتساب مخصص الديون المشكوك فيها :-

$$58800 = 5\% \times 1176000 \text{ دينار.}$$

4-طالما أن هنالك رصيد قديم لمخصص الديون المشكوك فيها وقدره (30000)دينار فإن هذا الرصيد يجب أن يضاف إليه مبلغ 28800 حتى يصبح مبلغ (58800)وهو يمثل المخصص الجديد.

5-القيود اللازمة لإثبات كلا من :-مخصص الخصم المسموح به – ومخصص الديون المشكوك فيها الجديد.

■ إثبات مخصص الخصم المسموح به.

التاريخ	البيان	دائن	مدين
2025/12/31	من د/ الدخل (د/ أ.خ) أو الأرباح والخسائر الى د/ مخصص الخصم المسموح به عن تكوين مخصص الخصم المسموح به	24000	24000
	من د/ الديون المشكوك فيها الى د/ مخصص الديون المشكوك فيها عن زيادة مخصص الديون المشكوك فيها	28800	28800
	من د/ الدخل (د/ أ.خ) الى د/ الديون المشكوك فيها عن غلق الديون المشكوك فيها بحسب الدخول (د/ أ.خ)	28800	28800

يتم تكوين الخصم المسموح به لمواجهة الخصم المنتظر السماح به للعملاء إذا تم السداد خلال فترة الخصم، ومن ثم يتعين الأخذ في الحسبان عند تقويم أرصدة المدينين احتمالات وجود هذا الخصم النقدي. وتعتمد الشركات على الخبرة السابقة في تحديد احتمال استفادة العملاء من الخصم المقرر، وتكوين خصم مسموح به من خلال نسبة مئوية من قيمة الديون الجيد. أي الديون التي تتوقع الشركة تحصيلها بدرجة عالية من التأكد وتحسب الديون الجيدة كما يلي:-

$$\begin{aligned} \text{الديون الجيدة} &= \text{رصيد المدينين الظاهر في ميزان المراجعة} - \text{الديون المعدومة عند الجرد} \\ \text{الديون الجيدة} &= \text{صافي المدينين} - \text{مخصص الديون المشكوك في تحصيلها} \end{aligned}$$

ويعالج هذا المخصص من الناحية المحاسبية من خلال إقفاله في حساب الدخل (د/ أ.خ) في نهاية الفترة المالية

المخزون السلعي

يعتبر المخزون أحد عناصر الموجودات المتداولة والذي يمكن تحويله إلى نقد خلال الفترة الزمنية الجارية ويعطى ترتيب بعد عنصر النقدية ضمن الموجودات المتداولة في قائمة المركز المالي وهناك اختلاف في تحديد عناصر المخزون السلعي من شركة إلى أخرى وحسب طبيعة نشاط تلك الشركة، إذ أن عناصر المخزون في الشركات التجارية تختلف عن عناصره في الشركات الصناعية وذلك لأن الشركات التجارية هدفها الرئيسي هو شراء السلع وبيعها مرة ثانية دون إضافة أي عملية تصنيعية عليها أو أية تعديلات عليه لذلك يظهر المخزون في قائمة المركز المالي بصيغة منتجات جاهزة للبيع .

أما هدف الشركات الصناعية فيتمثل في إعادة تصنيع المخزون لجعله منتجات تامة الصنع ولذلك يظهر بأشكال مختلفة تسجل محاسبيا في القوائم المالية نهاية الفترة المالية.

❖ تعريف المخزون وطبيعته وإظهاره في القوائم المالية

يعرف المخزون بأنه السلعة التي تشتري بقصد إعادة بيعها خلال النشاط التشغيلي للشركة، أو السلع التي تشتري بقصد استخدامها في إنتاج السلع الأخرى التي تصنع بقصد إعادة بيعها.

ويشمل المخزون كافة البضائع والسلع والمواد الاحتياطية التي تعود ملكيتها للوحدة الاقتصادية بصرف النظر عن أماكن تواجدها وخبزنها أو التي تدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في العملية الإنتاجية كالزيوت والوقود والقرطاسية وغيرها، إضافة إلى جميع المواد التي تم التعاقد عليها مع المجهزين والموردين ولم تدخل المخازن حتى تاريخ الجرد إذا كان الاتفاق بين البائع والمشتري ينص على تسليم البضاعة محل الشحن (F.O.B) ، أي أن البائع يخلي مسؤوليته عن البضاعة في اللحظة التي يتم فيها شحن البضاعة ومن ثم فهي تنتقل ملكيتها إلى المشتري وتدخل ضمن فقرات المخزون السلعي.

كما أن البضاعة التي في الطريق لا يمكن إدخالها ضمن فقرات المخزون السلعي إلا بعد الاطلاع على شروط الاتفاق بين البائع والمشتري، في حين تعتبر بضاعة الأمانة أحد عناصر المخزون السلعي ما دامت باقية عند الوكيل ولم يتم بيعها بعد. كما أن هنالك طلبات يتم التعاقد على تجهيزها للغير ولم تتمكن الوحدة الاقتصادية من شحنها بعد لذلك فهي تدخل ضمن قوائم الجرد باستثناء البضاعة التي يتم إبقاؤها لدى الوحدة الاقتصادية بناءً على طلب العميل.

تدخل ضمن تكلفة المخزون جميع المصروفات التي صرفت لاقتناء المخزون من أجور نقل وشحن ونفقات تأمين لغاية وصول البضاعة للمخازن وجميع المصروفات الأخرى التي تضاف على المنتج لغاية اكتمال صنعه لتصبح بضاعة جاهزة للبيع، ويمكن أن تضاف على هذه العناصر مصروفات إدارة المشتريات وإدارة المخازن إلا أن صعوبة توزيع هذه العناصر بين المصروفات الإدارية ومصروفات الخزين لذلك يتم اعتبارها من المصروفات الايرادية التي تخص الفترة، وهناك جدل كبير حول مصروفات التسويق التي يتم صرفها لانتقال السلع من المنتج إلى المستهلك، لذلك يتم إدخالها ضمن تكاليف المخزون كمصروفات النقل من المستودعات إلى صالات العرض ومصروفات التعبئة والتغليف وغيرها من المصاريف.

لذلك يمكن اظهار فقرة المخزون السلعي في قائمة المركز المالي لشركة البصرة التجارية كما في 2026/12/31 الجزئية كما يلي:

قائمة المركز المالي لشركة البصرة التجارية

كما هي في 2026/12/31 (الجزئية)

الموجودات المتداولة:

المخزون السلعي (مواد جاهزة للبيع) : 250000000

أما في الشركات الصناعية فإنها تقوم بالعملية التصنيعية بالكامل أو تقوم بشراء منتجات و سلع نصف مصنعة وإجراء عمليات تكميلية عليها مرة أخرى، لذلك فإن المخزون السلعي يتضمن أنواع متعددة مثل مخزون المواد الأولية ومخزون المواد الاحتياطية ومخزون تحت الصنع ومخزون المواد التامة الصنع ومخزون التعبئة والتغليف وغيرها من الأنواع

لذلك يمكن إظهار فقرة المخزون لشركة بغداد للصناعات الكيماوية في قائمة المركز المالي كما في 31/12/2026 الجزئية كما يلي:

قائمة المركز المالي لشركة الرشيد للصناعات الكيماوية

كما في 31/12/2026 (الجزئية)

الموجودات المتداولة :

المخزون السلعي	
المبلغ	المخزون
50000000	مخزون المواد الأولية
4000000	مخزون الوقود والزيوت
6000000	مخزون المواد الاحتياطية
2000000	مخزون مواد التعبئة والتغليف
1000000	مخزون اللوازم والمهمات
7000000	مخزون الإنتاج التام
15000000	مخزون الإنتاج تحت الصنع
<u>148000000</u>	

يعد المخزون السلعي من أكثر الموجودات المتداولة أهمية من حيث ضخامة قيمته مقارنة مع الموجودات المتداولة الأخرى. وان حدوث أي خطأ في تحديد قيمته يؤدي إلى أخطاء في تحديد قيمة الموجودات المتداولة وبالتالي خطأ في تحديد قيمة

أجمالي الموجودات ومجموع حقوق الملكية. الأمر الذي يؤدي بدوره إلى حصول تغيير كبير في قائمة المركز المالي، كما ان هذا الخطأ سوف يؤثر على قائمة الدخل من حيث تحديد قيمة تكلفة البضاعة المباعة ومجمل الربح وبالتالي صافي الأرباح، كما ان تأثيره سينسحب ليس فقط على الفترة الحالية بل يتعداه إلى الفترات اللاحقة من خلال الخطأ في تقييم قيمة مخزون أول المدة. ويمكن تحديد تأثير الخطأ في المخزون عندما يتم تقييمه في آخر المدة بأعلى من قيمته

الحقيقية من خلال ما يلي:

- 1- يظهر صافي ربح الفترة الحالية بأعلى من قيمته الحقيقية وذلك لأنه سوف يقلل من تكلفة البضاعة المباعة في قائمة الدخل.
- 2- يظهر صافي ربح الفترة المقبلة بأقل من قيمته الحقيقية وذلك لأن قيمة مخزون أول المد. سيكون أعلى من قيمته الحقيقية، الأمر الذي بدوره سيزيد من تكلفة البضاعة المباعة لتلك الفترة في قائمة الدخل.

أما في حالة تقييم مخزون آخر المدة بأقل من قيمته الحقيقية فإن تأثيره سيكون كما يلي:

- 1- يظهر صافي ربح الفترة الحالية بأقل من قيمته الحقيقية وذلك لأنه سيزيد من تكلفة البضاعة المباعة في قائمة الدخل.
- 2- يظهر صافي ربح الفترة المقبلة بأعلى من قيمته وذلك لأن قيمة مخزون أول المدة سيكون أقل من قيمته الحقيقية، الأمر الذي يقلل من تكلفة بضاعة البضاعة المباعة لتلك الفترة في قائمة الدخل.

يمكن توضيح هذه الحالات من خلال التمرين الآتي:

تمرين // ظهر قيمة المخزون في 31/12/2025 في قوائم الجرد لشركة الزوراء التجارية بمبلغ (500) مليون دينار خلافاً لقيمتها الحقيقية البالغة (750) مليون دينار .

المطلوب/ بين تأثير الخطأ على الدخل.

الحل/ تأثير هذا الخطأ سيكون كالآتي:

أ- يظهر صافي ربح الفترة لعام 2025 في قائمة الدخل بأقل من قيمته الحقيقية بمبلغ

(250) مليون دينار وذلك لزيادة تكلفة البضاعة المباعة بنفس المبلغ.

ب- تظهر قيمة الموجودات المتداولة الظاهرة في قائمة المركز المالي كما في

31/12/2025 بأقل من قيمتها الحقيقية بمبلغ (250) مليون دينار.

ج- تظهر قيمة حقوق الملكية في قائمة المركز المالي كما في 31/12/2025 بأقل من قيمتها الحقيقية بمبلغ

(250) مليون دينار وذلك لأنخفاض قيمة صافي ربح الفترة بنفس المبلغ د- تظهر قيمة المخزون في 1/1/2026

بأقل من قيمته الحقيقية بمبلغ (250) مليون دينار، الأمر الذي يؤدي تخفيض تكلفة البضاعة المباعة لعام 2026

الأمر ومن ثم بدوره يؤدي إلى زيادة صافي الربح لذلك العام. والحالة تكون معاكسة تماماً" إذا كان التقييم أعلى

من قيمته الحقيقية وعليه يتعين الاهتمام بالمخزون اهتماما كبيرا وذلك بسبب تأثيره على كل القوائم المالية المعدة

في نهاية الفترة المحاسبية، ولكونه يؤثر بشكل مباشر في تحديد تكلفة البضاعة المتاحة للبيع وتكلفة البضاعة

المباعة وقيمة الموجودات المتداولة وحقوق الملكية .